

## النظام المالي وإدارته في الأردن من وجهة نظر الموظفين الماليين والمحاسبين

د. محمد ياسين الرحاحلة د. عقلة محمد يوسف مبيضين

### ملخص

وهفت هذه الدراسة إلى تعرف على اطر النظام المالي رقم 3 لسنة 1994 والتعليمات الصادرة بموجبه. والتواعد التشريعية والنظرية المعتمدة من خلال تحليل وتقييم عناصر النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الأردن للوقوف على مدى ملاءمة وفاعليته وقدرته إدارة على تحقيق الأهداف المنوطة به و تناولت مفاهيم النظام المالي (النظام المحاسبي) الحكومي وعناصره و النمط المحاسبي و المؤسسي و البنية التنظيمية لإدارة الشؤون المالية في الأردن كونه من الأنظمة العامة التي تخضع لها الوزارات ومعظم الدوائر و المؤسسات الحكومية. و الأطر النظرية والتشريعية والمؤسسية التي يستند إليها النظام المحاسبي الحكومي المطبق في الأردن والقواعد التي تحدد بنينه. و تقييم مدى ملائمته وفاعليته من وجهة نظر موظفي الشؤون المالية والمحاسبية و تقديم اقتراحات لتطويره وإدارته. وقد شملت الدراسة (24) وزارة ودائرة مركزية حكومية تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للدولة وقد تم جمع المعلومات الميدانية بواسطة استبانة مصممة لأغراض الدراسة؛ إضافة إلى الاستعانة بالتشريعات المالية والوثائق الحكومية ذات العلاقة.

يتبين ان الدستور الأردني حدد المبادئ الأساسية للإدارة المالية في الأردن و وضع آلية إقرار الموازنة العامة. و أناط مهام الرقابة المالية بديوان المحاسبة. لم يقر مبدأ اقرار الحساب الختامي من مجلس النواب، او أي جهة أخرى وان الموازنة تستخدم في الرقابة كونها احد القوانين السارية المفعول. وان التشريعات المالية تبين الأسس والمبادئ المحاسبية والسجلات والمجموعات الدفترية والمستندية الواجب توفرها في النظام المحاسبي الأردني وان النظام المالي تأخذ بعين الاعتبار تكنولوجيا المعلومات. وتدل آراء الموظفين الماليين في الوحدات المالية ان خصائص التشريعات المالية والنظام المحاسبي والبيانات المالية، البيانات و خدمة التقارير المالية للأغراض الرقابية والإدارية، وان الكوادر العاملة في الإدارة المالية تتمتع بالتأهيل والكفاية المتوسط. وان أسلوب إعداد الموازنة العامة (التخطيط المالي)، كانت جميعها بدرجة متوسطة.

و ات ان يتم إعداد الحساب الختامي في الفترات المحددة له وان يتم إقراره من قبل السلطة التشريعية ليكون أداة رقابية بيدها، وان تزود به الوحدات الحكومية ليكون أداة رقابية ذاتية لإدارتها العليا. وتعديل النظام المحاسبي الحكومي ليضمن نظام تكاليف ومهام وصلاحيات الموظفين الماليين و الرقابة على وسائل تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الدوائر المالية و تبني معايير المحاسبة الحكومية الدولية و رفع كفاءة الإدارة المالية في الأردن.

### The Jordanian Public fiscal System and Its Administration A Field Analytical and Appraisal Study From the Point View of Accountants and Financial Staff

#### Abstract

The Public Fiscal System (Accounting) is one of the main administrative methods to get work done. It is designed to serve many functions and to accomplish the outcomes of the government activities. In this sense, The Public Accounting System decided in advance to control and facilitate the process of accomplishing work through certain rules and documents. However, inadequate Public Accounting System may increase both the administrative burden and the cost of the accomplishing work; in addition it may lead to illegal behaviors. Therefore, this study is an attempt to examine and evaluate the Public Financial System to find out the extent of its effectiveness and adequacy. So, the following objectives were identifying for this study to deal with: to define the concept of the Public Accounting System and to explain who the system is managed in Jordan public financial management. To identify the administrative and legislative features of the Public Financial System To evaluate the element of the Jordanian Public Accounting System To suggest proposals to improve the efficiency and effectiveness of the Public Financial System and its management

- Sample of (24) Ministries and Public Agencies their budgets are included in the public budget law and implement the By-Law No. (3) For 1994. Data were collected by questionnaire especially developed for the purposes of this study, Moreover; Public laws concerning fiscal procedures were thoroughly examined.

The study has found out that the Public Financial System though-it adopts the concepts if the fund theory, it used the cash basis to consider revenues and expenditures and suffers of weaknesses Inadequacy of the accounting basis and the rules of the fiscal legislation. Too many chick and audit stages. Inefficient staff and procedures. Delay in presenting reports. Inadequacy of certain forms and ledgers

The study also revealed a loophole in controlling criteria which needs bridging. On the outset the study presents recommendations to improve the system.

## مقدمة

تتيم الإدارة المالية بإدارة و تنظيم إيرادات الدولة ونفقاتها العامة و موازنتها، من حيث إعدادها و تنفيذها ومراقبة ذلك ومتابعة وحصر نتائجه و إعداد التقارير المتعلقة بنتائج الرقابة وتنظيم المستندات والبيانات المتعلقة بتلك الإيرادات والنفقات لخدمة أغراض التخطيط ووضع السياسة العامة واتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية والرقابية والتحليل وتقويم الأداء وتسجيل وضبط العمليات المالية والمحاسبية على اختلاف أنواعها وتنظيم و إدارة الأجيذة القائمة بكل هذه الأعمال وضمان حسن سير العمل فيها وذلك بما يحقق أهداف الدولة بوجه عام و أهداف سياستها المالية بوجه خاص (الساطي، 2003).

وتهدف الإدارة المالية للدولة إلى تقديم المعلومات المتعلقة بمالية الدولة إلى الإدارة العليا في الوحدات الإدارية إلى السلطة التنفيذية وإلى السلطة التشريعية والمجتمع والباحثين في شؤون المالية العامة (Temer). كما أنها تهدف إلى الوصول بتخطيط أموال الدولة وتنفيذ الخطة المالية ومتابعة تنفيذها إلى أعلى مستوى في التنظيم والدقة والكفاءة وذلك في سبيل تحقيق أهدافها وسياساتها المالية وخدمة أغراض الرقابة ولاسيما الخارجية منيا(الساطي 2003)

وعلى الرغم من وجود نقاط الاتفاق ما بين المحاسبة الحكومية والتجارية، إلا إننا نجد ان هنالك نقاط اختلاف جوهرية تؤثر على تنفيذ كل منها وبالتالي تؤثر على الإدارة المالية لكل منهما، فنشاط الدولة لا يندف إلى الربح أي انه لا يوجد حسابات ختامية كذلك المتعارف عليها في القطاع الخاص، وان النظام المحاسبي في القطاع الحكومي يوضع ليظهر بصورة رئيسية مدى مطابقة العمليات المالية للقواعد القانونية والدستورية المطبقة في الدولة، كما

ان المحاسبة الحكومية لا تفرق بين النفقات الرأسمالية والنفقات الايرادية (الساطي 2003) والنظام المحاسبي مجموعة من الموارد المالية والبشرية في المنشأة والمسؤولة عن تحضير المعلومات المالية بالإضافة إلى المعلومات الناتجة عن معالجة البيانات، وتوفير هذه المعلومات لكل المستويات الإدارية لأغراض التخطيط والرقابة على كافة أنشطتها. (العسلي، 1998)

تمثل الميزانية المعتمدة خطة عمل لسنة مالية مقبلة للوحدة الحكومية، تعبر عما تعتمزم إنجازه من برامج ومشروعات في سبيل تحقيق أهدافها ضمن إطار الأهداف والبرامج الرئيسية للدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك في حدود ما يتم الترخيص به من السلطة التشريعية من اعتمادات مالية لما تتوقع إنفاقه على تلك البرامج والمشروعات وما تتوقع تحصيله من إيرادات من مختلف مصادر الإيرادات خلال نفس الفترة الزمنية. (الساطي، 2003). و الموازنة الحكومية تعبر عن الخطة المالية الحكومية للسنة القادمة، وتصدرها السلطة التشريعية بقانون يبين فيه مقدار النفقات المقدرة للسنة، والإيرادات المطلوبة لتغطية تلك النفقات ومن خلالها تتحكم الحكومة بالسياسات الضريبية والجمركية والتنمية والمجالات التدخلية الأخرى. بينما تعبر الحسابات الختامية للجهات الحكومية عن مخرجات تنفيذ الميزانية والتي تتكون من شقين، الأول منها يمثل البيانات المالية وتتضمن المصروفات الفعلية والإيرادات المحصلة مقارنة باعتمادات وتقديرات الميزانية إلى جانب حركة أرصدة الحسابات الخارجة عن أبواب الميزانية عن السنة المالية المنتهية. بالإضافة إلى تقويم الموجودات، أما الشق الثاني فهو المعلومات وتمثل الجانب الموضوعي مُعبراً عنها بالأهداف التي

مقارنة بما خطط له ودراسة الانحرافات وأسبابها ومحاسبة المسئولين عنها.

2. وزارة المالية: نظرا لأن الرقابة الذاتية للوحدة الحكومية لم يعتد به كفايا لما لوحظ فيه من مظاهر التسيب والانحراف المالي والخططي عما هو مستهدف، فإن رقابة وزارة المالية ممثلة للسلطة التنفيذية من خلال دراسة الحسابات الختامية للجهات الحكومية والإدارات والمؤسسات والهيئات العامة للتحقق من التزامها بالقوانين والتعليمات الصادرة من جهة ومن جهة أخرى تقييم أداء برامجها وما حققته من أهداف في إطار الأهداف العامة للدولة والوقوف على المركز المالي للجهة على ضوء ما تفرزه الحسابات الخارجة عن أبواب الميزانية من التزامات على أو للجهة في نهاية السنة المالية.

3. السلطة التشريعية: لما كانت الميزانية العامة هي إجازة من السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية باستخدام الاعتمادات المالية التي صدر بها قاتون الموازنة، و الصرف منها على برامج الإنفاق على أساس الحاجات العامة كما أنها الأداة لعرض وتنفيذ السياسة المالية والاقتصادية، فهو وسيلة السلطة التشريعية لتعرف على إنجازات السلطة التنفيذية مقارنة بأهداف الموازنة في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية، ونظرا لأن رقابة السلطة التشريعية تحتاج إلى كثير من الإيضاحات والمعلومات التي يصعب على النواب الوصول إليها لذا فقد نص الدستور على إنشاء جهاز رقابة مستقل أوكلت إليه هذه المهمة.

تستمد البيانات المالية والمعلومات التي يتضمنها الحساب الختامي أهميتها ليس فقط لأنها تكشف عن النفقات والإيرادات الفعلية مقارنة بتقديرات الميزانية أو ما يسفر التحليل المالي من انحرافات عن التكاليف

تحققت في المجال الاقتصادي والاجتماعي والميأسي مقارنة بالمستهدف في الميزانية المعتمدة.

وتزداد أهمية الحسابات الختامية في أن ما تتضمنه من بيانات مالية ومعلومات تعتبر القاعدة الأساسية لإعداد الحساب الختامي لإدارة المالية للدولة، كما أن دقة ووضوح البيانات المالية ووفرة المعلومات بها إنما يساهم في التحقق من مدى كفاءة وفعالية استخدام الكميات المالية (الإيرادات و النفقات) في إنتاج الكميات الاقتصادية (النتائج القومي و الدخل القومي) إلى جانب التعرف على حقيقة المركز المالي للدولة والأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت من خلال قيام الدولة بنشاطها المالي في مختلف وحدات الجهاز الحكومي والكشف عما صاحب التنفيذ من إسراف أو سوء استخدام للموارد الاقتصادية التي أتاحت وتم الترخيص بها لتلك الوحدات ومن ثم وضع المقترحات والتوصيات التي قد تراها السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية للارتفاع بكفاءة أداء الجهاز الحكومي سواء من حيث خفض تكاليف الإنجاز أو تحسين مستوى الخدمة أو السلعة المنتجة بل يتعدى ذلك أيضا إلى قياس المنافع التي عادت إلى أفراد المجتمع وعلى الاقتصاد الوطني من جراء تنفيذ الدولة لهذه البرامج والمشروعات.

الحساب الختامي هو وثيقة تتضمن البيانات المالية والإيضاحية للمصروفات الفعلية و الإيرادات المحصلة عن السنة المالية المنتهية مقارنة باعتمادات الميزانية مع بيان حركة أرصدة الحسابات الخارجة عن أبواب الميزانية وتقييم الموجودات والمركز المالي. ويستمد الحساب الختامي أهميته من كونه أداة رقابة للجهات المختلفة.

1. الوحدة الحكومية: ويمثل الحساب الختامي للوحدة أداة من أدوات الرقابة الذاتية إذ من خلاله يتم التعرف على أداء القطاعات المختلفة والوقوف على ما حققته البرامج من أهداف

والرقابة عليه، وتحديد المساءلة القانونية، والمقوبات على سوء التصرف أو الانتман، وحيث ان أي تحسين في الإدارة المالية يؤدي إلى توفير تكلفة كبيرة على خزينة الدولة وبالتالي على المواطن، و بما ان النظام المحاسبي الحكومي الفعال لا يؤدي إلى تخفيض النفقات وحسب؛ بل يساعد على زيادة كفاءة وفاعلية الإدارة للقيام بأعمالها من خلال توفير التقارير التي يمكن ان تستند إليها عمليات رسم السياسات واتخاذ القرارات، وكما إن الدراسات تشير إلى ان هنالك صلة متينة وأثر عميق ما بين الإدارة المالية العامة ومتطلبات الإدارة العامة الكفؤة؛ سواء في الدول المتقدمة أم النامية. لاسيما وان هنالك محارلات لرفع كفاءة وفعالية الإدارة المالية الحكومية الأردنية وهذا ما أكد عليه الإطار العام لاستراتيجية الإصلاح المالي في المملكة (2004-2007).

ونظرا للتغيرات الاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية التي حدثت وتحدث بشكل متسارع وأثرت على الإدارة المالية في الأردن، منها انتظام دورات مجلس النواب والدعوة إلى مكافحة الفساد وتقليل الهدر في المال العام وتعزيز نظام المساءلة والتوسع الاقتصادي السريع وخصوصا النمو في النفقات الجارية والراسمالية واعتماد الموازنة على القروض والمساعدات والدعوة إلى زيادة الاعتماد على الذات، مما أدى إلى ضرورة استغلال المال العام بطريقة كفؤة وفعالة واقتصادية بما يتلاءم مع ان هذه التغيرات الهامة التي حصلت والتي أثرت على الإدارة المالية. لذا تأتي هذه الدراسة في محاولة لتقييم مدى ملاءمة النظام المالي والمحاسبي الحكومي وإدارته من وجهة نظر المطبقين له في ظل المتغيرات المعاصرة.

وعليه فإن أهمية الدراسة تنبع من كونها تتعرض لمدى ملاءمة الإدارة المالية الأردنية الحكومية لمثل هذه التغيرات من وجهة نظر العاملين في الإدارة المالية في الوحدات الحكومية.

المنطقية للسلع والخدمات أو فائض أو عجز إنما لأهمية تلك البيانات والمعلومات في التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات والإيرادات، وهو ما يهتم به الأخصائيون والاقتصاديون في التعرف على أثر الإنفاق الحكومي حسب طبيعة كل نفقة سواء كانت استهلاكية أو استثمارية. على حجم الإنتاج الكلي من جهة والدخل القومي وميزان المدفوعات من جهة أخرى، إلى جانب ما تحدثه النفقات الاجتماعية سواء كانت في شكل تحويلات نقدية أو عينية وخاصة تلك التي توجه إلى فئات ضعيفة اقتصاديا من زيادة الطلب على السلع والمواد الضرورية ومن ثم زيادة إنتاج السلع، بالإضافة إلى الآثار الإنكماشية أو التضخمية التي يخلقها الإنفاق العام ولا يقلل ذلك من تحليل آثار الإيرادات العامة حيث ينظر المحللون إلى المنفعة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن فرض ضرائب ورسوم جديدة أو زيادة ضرائب ورسوم قائمة. لذلك فإن تحليل تلك الآثار والوقوف على نتائجها يعتبر مدخلا لوضع برنامج عمل الحكومة وتخصيص أوجه الإنفاق وتقدير التمويل وتحديد مصادره ليحقق التوازن المالي والاقتصادي والاجتماعي من خلال سياسة مالية واقتصادية متوازنة.

#### مشكلة الدراسة وأهميتها

تطبق الوزارات والدوائر والمؤسسات المستقلة الحكومية النظام المالي رقم 3 لسنة 1994 والتعليمات الصادرة بموجبه والذي يحدد الأسس والقواعد المحاسبية والمالية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة والأساليب التي يجب إتباعها في قيد العمليات المالية وتوثيقها وإعداد ونشر التقارير الختامية للدولة، وبالتالي تتأثر بأحكامه وقواعده وتخضع لإجراءاته جميع العمليات المالية وغير المالية التي تقوم بها تلك الدوائر، فهو يحدد حجم النشاط الحكومي، وكيفية تمويله، وأساليب توزيع الموارد العامة، وطرق المحافظة على المال العام،

التشريعية و قدرته على المحافظة على حقوق الخزينة العامة و الأسلوب المحاسبي و المؤسسي لإدارة الشؤون المالية في الإدارة العامة الأردنية و مدى ملاءمته و فاعليته و إدارته من وجهة نظر موظفي الشؤون المالية و المحاسبية المطبقين لهذا النظام. و تقديم اقتراحات تتعلق بتطوير النظام المحاسبي الحكومي إدارته.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على الجوانب العملية التطبيقية للإدارة المالية الحكومية بمفهومها الواسع. و ليس بمفهومها الضيق أي التشريعات و الهيكل الإداري و القواعد و الأسس و أسلوب إعداد الموازنة و الرقابة و استخدام مخرجات النظام المحاسبي و التعرف على الإدارة المالية الحكومية الأردنية و تحديد اتجاهات القائمين على تطبيق النظام المالي رقم (3) لسنة 1992 و التعليمات الصادرة بموجبه. من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على الإطار الدستوري و القانوني و الإداري الذي يحكم إدارة الأموال و الموجودات العامة و إعداد التقارير و الرقابة عليها و تحديد نقاط القوة و الضعف.
2. تحديد الأسس و القواعد المحاسبية و المؤسسي للإدارة المالية الحكومية في الأردن التي تخضع لها الوزارات و الدوائر الحكومية و بعض المؤسسات العامة المستقلة.
3. التعرف على درجة إدراك متخذي القرار لأهمية أهداف تطبيق النظام و تقييم المرحلة الماضية من ذلك التطبيق.
4. تحليل رؤية متخذي القرارات في دور المعالجة المحاسبية للبيانات المالية في حسن إدارة الأموال العامة و إعداد تقديرات الموازنة العامة.
5. محاولة تحديد أهم المعوقات و سبلها تطبيق النظام كما تراها الفئات التي بتطبيقه.
6. تقديم توصيات لحسن سير العمل.

كما تستمد الدراسة أهميتها من انها تعرض إلى للإدارة المالية الحكومية الأردنية بكافة جوانبها التشريعية او التنفيذية او الرقابية و بصورة شمولية و إنها تتعرض للأسس و القواعد و المفاهيم الأساسية و الأطر التشريعية و المؤسسية التي يستند إليها النظام المحاسبي الحكومي الأردني لتعرف على نقاط القوة و الضعف في الإدارة المالية. ان انها تتعرض لمدى ملاءمة طريقة إعداد الموازنة العامة و النظام المحاسبي و نظام التصنيف و النظام المالي من حيث درجة تعقيد النصوص التشريعية و القدرة على حفظ حقوق الخزينة العامة و نوعية الأسلوب المحاسبي و المؤسسي لإدارة الشؤون المالية في الإدارة العامة الأردنية كون النظام من الأنظمة العامة التي تخضع لها الوزارات و الدوائر الحكومية. و ملاءمة و فاعلية النظام المالي و التعليمات الصادرة بموجبه و إدارته من وجهة نظر موظفي الشؤون المالية و المحاسبية المطبقين لهذا النظام. و تقديم اقتراحات تتعلق بتطوير النظام المحاسبي الحكومي إدارته.

تتبع أهمية الدراسة من كونها تتناول تقييم النظام المالي و التعليمات الصادرة بموجبه الذي يطبق في الوزارات و الدوائر الحكومية و تتأثر بأحكامه و قواعده و تخضع لإجراءاته جميع العمليات المالية التي تقوم بها هذه الدوائر، و إن أي تحسين يؤدي إلى توفير وقت و تكلفة مالية كبيرة على خزينة الدولة و على المواطن. تزيد أهمية المشكلة مع تزايد المطالبة بحسن توظيف الأموال العامة خاصة في ظل تمويل مشروعاتها الأساسية على الاقتراض الخارجي او المساعدات،

كما انها تتعرض لتقييم النظام المالي و تحدد اتجاهات المعنيين بتطبيق النظام المالي و القائمين على الإدارة المالية التنفيذية الذين هم على تماس دائم معه. و انها تتعرض لمدى ملاءمة طريقة إعداد الموازنة العامة و النظام المحاسبي و نظام التصنيف و النظام المالي من حيث درجة تعقيد النصوص

## فرضيات الدراسة

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفرضيتين التاليتين:

1. تتوفر في النظام المالي والمحاسبي الحكومي الأردني الخصائص الملائمة ( تشريعات، نظام محاسبي، تقارير وبيانات، كادر مؤهل، أسلوب إعداد موازنة)
2. تستخدم البيانات والتقارير المالية الحكومية في اتخاذ القرارات ولأغراض الرقابة

## الدراسات السابقة والإطار النظري

يتميز النشاط الحكومي بكونه نشاط لا يهدف إلى الربح بل إلى تقديم خدمات، منها الخدمات سيادية كما هو الحال في الدفاع والأمن وجمع الضرائب او خدمات اجتماعية او إنتاجية او إشرافية او تنظيمية. كما ان الوحدات الحكومية لا توفر بل لا يفترض ان توفر. رأسمالها، وأنها تتصف بعمومية الإيرادات والمصروفات أي لا يوجد ارتباط بين الإيرادات والمصروفات، ومن هنا فان هذا يتطلب ان تتوفر في النظام المالي والنظام المحاسبي صفات وخصائص معينة. فان النظام المحاسبي يخدم أغراضا إدارية و رقابية. أما الإغراض الإدارية فتتمثل في استخدام البيانات والتقارير المالية لأغراض التخطيط والمتابعة ورسم السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها وتوفير المعلومات المناسبة والضرورية لأغراض التحليل الاقتصادي وزيادة فعالية الإدارة في كافة مستوياتها الإدارية والتقارير والبيانات المالية المنشورة تساعد الجهات الرقابية الذاتية والخارجية والجمهور في معرفة قيمة إذا كان استخدم المال العام بكفاءة وفعالية واقتصاد والتحقق من كفاية سبل المحافظة عليه والالتزام السلطة التنفيذية بالتشريعات، ومراقبة إدارتها.

ان كلا من بياني الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي يقدمان صورة واضحة عن نشاط الدولة فالموازنة تعطي صورة تقديرية لهذا بالنشاط في حين يعطي الحساب الختامي الصورة الفعلية لها، أي

يمكننا ان نعرف الحساب الختامي بأنه الموازنة العامة بعد التنفيذ.

ويعتبر الحساب الختامي نتيجة منطقية من نتائج الأخذ بمبدأ إقرار السلطة التشريعية المسبق للموازنة العامة للدولة، ذلك لان التطور الذي أدى إلى ضرورة تقييد اختصاص السلطة التنفيذية في إنفاق الأموال العامة وتحصيل الإيرادات العامة وبالتالي إلى وضع موازنة عامة سنوية تقرها السلطة التشريعية هو نفسه الذي أدى إلى إلزام السلطة التنفيذية، وهي المسؤولة عن تنفيذ النفقات وعن وضعها موضع التطبيق، بأن الحساب الختامي عن الموازنة العامة بعد التنفيذ.

ويعرض هذا الحساب على السلطة التشريعية لتفحصه ولتتحقق، من خلاله، من مدى سلامة بقاء السلطة التنفيذية ضمن الحدود الرقمية والنوعية للتقديرات التي وافقت عليها السلطة التشريعية بصفتها الممثلة الحقيقية للإرادة الشعبية لما تملكه هذه السلطة الأخيرة من حق التوجيه السنوي على السلطة التنفيذية عند إقرارها الموازنة بحيث تشكل اعتمادات النفقات المصدق عليها من قبل هذه السلطة حدا أقصى لا يجوز تجاوزه كما يحظر على السلطة التنفيذية إنفاق أي مبلغ لم تجزه السلطة التشريعية او الخروج على الغاية التي خصص من أجلها كل اعتماد تفصيلي. او نقل مبلغ من اعتماد باب ما لتغطية عجز في باب آخر وذلك على خلاف مبدأ اعتماد الإيرادات المصدق عليها بموجبه ذات صفة تقديرية ويمكن تجاؤها في كل وقت كما ان اعتماد تفصيلات الإيرادات يهدف إلى تسهيل مناقشتها وضبط تقديراتها فقط، ثم تناقش السلطة التشريعية السلطة التنفيذية في ذلك من خلال جلسات تعقد لهذا الغرض. ولقد سلكت الدول، في ذلك، مسلكين في هذا المجال، إذ اكتفى بعضها بمجرد إطلاع السلطة التشريعية على الحساب الختامي ويمنحها الحق في مناقشة السلطة التنفيذية فيه فقط دون إقراره

تعدد الحسابات الحكومية المفتوحة لدى الجهاز المصرفي عدم الموازنة بين التدفقات النقدية والاحتياجات الفعلية للاقتراض

- نقص الكفاءات البشرية المزهلة العاملة في قطاع المالية العامة و قصور برامج تدريب العاملين في المجالين الإداري والمالي عن تحقيق الأهداف المنشودة في ظل نظام الخدمة المدنية المعمول به حالياً الصعوبة في استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها عدم ملاءمة الهياكل التنظيمية والإدارية الحالية لمتطلبات الإصلاح المالي عدم مواكبة الأنظمة والتطبيقات الإدارية المعمول بها لمتطلبات التطوير المنشودة

- عدم توفر نظام مالي محوسب متكامل ومتربط يخدم الحكومة والمراجعين والمستثمرين على الوجه الأمثل عدم وجود قاعدة بيانات ومعلومات محوسبة تغطي كافة النشاطات المتعلقة بقطاع المالية العامة عدم انسياب المعلومات ألياً بصورة سهلة وسلسة بين وزارة المالية والدوائر التابعة لها وبين الوزارة والوزارات والدوائر الحكومية الأخرى

- ضعف مشاركة القطاع الخاص في القرارات المالية التي لها تأثير على نشاطاته وعدم مواكبة البيانات المالية المنشورة مع الأدلة الدولية الحديثة التي تراعي مبادئ الشمولية والشفافية والوضوح .

1. دراسة أحمر 2005 بعنوان مؤشرات الضعف في النظام المحاسبي للحكومة المركزية الأردنية وأساليب معالجتها و هدفت إلى وضع مقترحات وتوصيات لمعالجة مواطن الضعف في النظام المحاسبي للحكومة المركزية الأردنية، و استخدام الأسلوب التحليلي لعينة تضمنت 191 حالة من حالات الاختلاس والتزوير والتلاعب في الأموال العامة التي حدثت في الوحدات الحكومية المركزية للفترة 1982 - 2002،

وإصداره بقانون وذلك كما في إنجلترا مثلاً، وثانيهما، تحويل السلطة التشريعية حق إقراره أيضاً وبالشكل الذي يصدر فيه الحساب بنفس الآلية التي تصدر بها الموازنة العامة. (الساطي 2003)

قد بينت استراتيجية الإصلاح المالي في المملكة (2004-2007) ان أهم التحديات والصعوبات التي تواجه الإدارة المالية:

- أسلوب إعداد الموازنة العامة وتنفيذها أسلوب تقليدي يعتمد على المعيار التاريخي والتفارض المضني في تخصيص النفقات العامة للوزارات والدوائر الحكومية و أسلوب إعداد الموازنة لا يتطرق إلى التخطيط المالي متوسط المدى و المبالغة في طلب الوزارات والدوائر الحكومية لمخصصات الإنفاق و عدم مراعاة طلبات التخصيص في الموازنة للأولويات الوطنية و عدم شمول الموازنة العامة لكافة إيرادات الدولة ونفقاتها كإيرادات بعض المنح و نفقات بعض البرامج و عدم مراعاة ربط تخصيص النفقات العامة في الموازنة العامة بالنتائج المستهدفة و عدم توفر قاعدة بيانات شاملة ومحدثة عن المشاريع الرأسمالية.

- الإدارة الضريبية وغير الضريبية: تعقيد بعض الأنظمة الضريبية وغير الضريبية وإجراءاتها الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة إدارتها ويفتح مجالاً للفساد والتهرب و عدم ملاءمة الخدمة المقدمة لدافعي الضرائب و عدم فاعلية إجراءات رفع كفاءة التحصيل ومكافحة التهرب الضريبي و عدم وجود التنسيق الكافي بين الدوائر الضريبية المختلفة

- إدارة الدين العام ارتفاع أعباء الدين الخارجي والمصاعب الكبيرة تجاه تخفيض أعباء خدمته ورصيده ليتمشى مع قانون الدين العام لسنة 2001 مخاطر ناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على رصيد الدين الخارجي

تويب جديد لنفقات البرامج لتخدم الرقابة على أداء ويساعد على الوصف التفصيلي لتكاليف البرامج والأنشطة التي تقوم بها الوزارات وشرح طبيعة الأعمال التي تقوم بها ومناقشتها في ضوء التكاليف والأهداف المقترحة وكذلك تطوير الأساليب المحاسبية والأنظمة الرقابية الداخلية والإدارية التي تساعد في قياس الأداء ومراقبة البرامج بعد تنفيذها على أساس الإنجاز الفعلي وليس فقط على أساس النفقات التي صرفت عليها وكذلك سيؤدي النظام إلى تغيير نمط الرقابة اللاحقة التي يقوم بها ديوان المحاسبة من النمط التقليدي الذي يركز على مشروعية الصرف فقط إلى نمط يقوم على تحليل المشروعية في إطار كفاءة وفاعلية الصرف. وقد أوصت الدراسة بتدريب العاملين على هذا النظام الجديد.

3. دراسة العمري (2002) بعنوان صعوبات إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء في الأردن، وهدفت إلى تحديد الصعوبات التي تعترض إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء، حيث وزع استبيان على عينة من المديرين الماليين والمحاسبين في الوزارات والدوائر الحكومية التي طبقت هذه الموازنة، وتوصلت إلى أن عدم وجود نظام للمعلومات و للتكاليف وعدم توفر الكفاءات المهنية من محاسبين ومحللين ماليين وتحديد البرامج التي تحقق الأهداف العامة ووضع وحدات لقياس بعض الأنشطة من أهم الصعوبات التي تعترض إعداد الموازنة العامة، أما في مجال التنفيذ فإن عدم وجود وحدات رقابية فعالة وازدواجية العمل بين أجهزة الرقابة وتوزيع تكاليف الموظفين الذين يقومون على خدمة عدد من العناصر البرامج هي من أهم الصعوبات التي تعترض تنفيذ الموازنة. وأوصت بإعداد نظام محاسبة

الواردة تقارير ديوان المحاسبة السنوية. توصلت إلى أن هناك عشر ثغرات أو مواطن ضعف في النظام المحاسبي من خلال استنتاج عشرة مؤشرات أوضحها التحليل، حيث شملت حالات الاختلاس والتزوير والتلاعب كلا من مخزون النقدية والمقبوضات والمصروفات وأرصدة اللوازم والمستودعات، وشارك فيها بعض العاملين في المحاسبة الحكومية وآخرون من خارجها، وتتوعت الأساليب حيث طالت الدفاتر والسجلات والمستندات والكشوف والملفات وخلافها. قدمت الدراسة مجموعة من المقترحات والتوصيات الوقائية والعلاجية التي يمكن أن تساعد في منع أو تقليل حدوث تلك المخالفات، أو سرعة اكتشافها وضبطها، بويت على أساس النظام المحاسبي والدورة المستندية والمحاسبية ونظام الرقابة على المال العام، وحصص التعامل في الشؤون المالية بالمختصين في المحاسبة والتدقيق. وأكدت على استمرار التوجه الحكومي الجاد نحو مجاربة الفساد والمفسدين في كل المجالات.

2. الحسين (2002) بعنوان اتخاذ قرارات الموازنة العامة الأردنية: نحو تطبيق متطور لموازنة البرامج والأداء، وهدفت إلى تقديم خطوط عريضة لمقترحات للمساهمة في تطبيق موازنة التخطيط والبرمجة في الأردن، وتضمنت دراسة تحليلية لنظريات اتخاذ القرار وعلاقتها بأنواع الموازنات وخصوصا النظرية العقلانية وعلاقتها بالموازنة المبرمجة والنظرية التراكمية التي تمثل الأساس الفكري لموازنة البنود او الموازنة التقليدية، كما تناولت تطور الموازنة الأردنية بالتركيز على اتخاذ القرارات فيها وتحولها من الشكل التقليدي إلى نظام موازنة البرامج والأداء وتوصلت إلى أن استخدام موازنة البرامج والأداء سيؤدي إلى



الموازنة في النظام المحاسبي الحكومي أداة مهمة لتحقيق ذلك.

6. عبد الحافظ (1991) بعنوان التحليل الإحصائي للمتغيرات السلوكية المؤثرة في إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية، وهدفت إلى تحديد المتغيرات السلوكية المؤثرة في المراحل المختلفة للموازنات التخطيطية وتحليلها إحصائياً واقتراح الوسائل للتقليل من آثار هذه المتغيرات وتحديد مفهوم التراخي في تقديرات الموازنة و الافتراضات التي يقوم عليها من خلال الفكر المحاسبي، واستخدم الاستبيان لجمع بيانات الدراسة من مجموعة من الشركات العامة المصرية وخلصت إلى ان الإدراك والدوافع ومعايير الأداء الاجتماعي والمشاركة وظاهرة التراخي في التقديرات هي المتغيرات السلوكية التي تؤثر في إعداد الموازنات التخطيطية، كما ان الرقابة على العنصر البشري وسرعة التعرف على النتائج ومفهوم الدوافع ونظريات التعليم هي من المتغيرات السلوكية المؤثرة في تنفيذ الموازنة التخطيطية.
7. دراسة العناتي(1990) بعنوان دور الموازنات في إدارة المؤسسات العامة الأردنية، وهدفت إلى التعرف بدور الموازنات في إدارة المؤسسات العامة الأردنية والصعوبات التي تواجه استخدام الموازنات من حيث الإعداد او التنفيذ وبيان من مدى الاستفادة من أنظمة التكاليف المعيارية ومحاسبة المسؤولية في بعض المؤسسات العامة الأردنية، حيث جمعت البيانات من خلال المقابلة الشخصية و الاستبانة وتوصلت إلى ان دور الموازنات كان جيداً لأغراض التخطيط ومتوسطاً لأغراض تقييم الأداء واتخاذ القرارات وضعيفاً لأغراض التوجيه، و اتفاق عام حول استخدام الموازنة لأغراض ضبط العديد من النفقات وتخفيضها.

التكاليف في الجهاز الحكومي وتوفير الكفاءات المهنية المؤهلة.

4. دراسة هيرمانسون(2000) Hermanson وهدفت إلى تحليل الطلب على تقارير الرقابة الداخلية من خلال تحديد ومسح لتسع مجموعات من مستخدمي القوائم المالية المصرفيون، و المساعرة و المدراء، و المدراء التنفيذيين، و محللين، و جمعيات استثمار، ومستثمرين أفراد، و مدققين قاتونيين، ومدققين داخليين لمعرفة فيما إذا كان هناك اتفاق على فائدة التقارير الإدارية للرقابة الداخلية و أثرها في القرارات. وكذلك فيما إذا كانت التقارير الإدارية للرقابة الداخلية تحسن التقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستخدمي القوائم المالية يوافقون على أن الرقابة الداخلية مهمة، كما أن المستجيبين يؤيدون بأن التقارير الإدارية للرقابة الداخلية تحسن أنظمة الرقابة وتزود معلومات إضافية لاتخاذ القرارات، في حين أن التقارير الإلزامية تحسن الرقابة ولكن لا يوافقون على أنها ذات قيمة كبيرة لاتخاذ القرارات. كما بينت نتائج الدراسة أيضاً بأن المستجيبين التنفيذيين كانوا أقل رغبة بالموافقة على قيمة تقارير الرقابة الداخلية من المدققين الداخليين.
5. دراسة العلاون (1992) بعنوان دراسة تحليلية للموازنة العامة كأداة تخطيط ورقابة في النظام المحاسبي الأردني. وهدفت إلى التعرف إلى دور الموازنة العامة للدولة في التخطيط والرقابة على نظام المحاسبة الحكومي، واستخدم أسلوب الاستبانة والوثائق والتشريعات المالية المتعلقة بالدراسة، وبينت أهمية الموازنة كأداة في تقييم أداء الوحدات الحكومية من خلال إظهار مدى الانحرافات الناجمة عن التنفيذ ومقارنته بما هو مخطط او مقدر وان تطبيق

## منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات.

1. البيانات المؤسسية و الثانوية فقد تم جمعها من خلال التشريعات المالية و تمثلت في الدستور و النظام المالي و التعليمات الصادرة بموجبية و قانون ديوان المحاسبة.

2. البيانات الأولية و التي جمعت من خلال استبانة طورت بما يتفق مع أهداف الدراسة و قد تكون الاستبيان من جزئين، الأول المعلومات الديمغرافية و شملت المستوى الوظيفي، و الموهل العلمي، و الخبرة، و الجزء الثاني من عبارة. و استخدم مقياس ليكرت الخماسي لبيان آراء عينة الدراسة حول كل عبارة من عبارات الاستبيان، و قد تم ترجيح كل حالة بوزن يتناسب مع درجة الأهمية حيث خصص الوزن (1) غير موافق على الإطلاق، (2) غير موافق، (3) محايد (4) موافق، (5) موافق جداً.

أجرى اختبار الاتساق الداخلي، حيث كانت قيمة ألفا (0.853) و بما انها كلما اقتربت قيمة ألفا من الواحد صحيح كان هناك اتساق بين عبارات الاستبانة و عليه فان هنالك اتساق بين عبارات الأداء وانه يعتمد على البيانات التي جمعت بواسطتها.

## مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هو المؤسسات التي تدخل موزاتها العامة في قانون الموازنة، و يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين الماليين العاملين فيها، يتكون الجهاز الإداري في الأردن الوزارات و يبلغ متوسط عدد الوزارات في الحكومات الأردنية (23) وزارة. و الدوائر المركزية يبلغ عددها (23) دائرة حكومية و المؤسسات العامة المستقلة و يبلغ عددها (42) مؤسسة عامة.

## صدق أداة الدراسة:

بغرض اختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة فقد عرضت الاستبانة على مجموعة من

المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في الجامعات الأردنية و العاملين في الشؤون المالية في الوزارات الأردنية، كما أجرى لها اختبار قبلي، و بناء على الملاحظات فقد تم تعديلها.

## الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لأغراض تحقيق أهداف الدراسة و الإجابة على تساؤلاتها، و استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية التحليلية التالية:

1- الأساليب الإحصائية الوصفية: و استخدمت لتوصيف خصائص عينة الدراسة، و متغيراتها، و يشمل التكرارات و النسب المئوية و مقياس النزعة المركزية (الوسط الحسابي) و مقياس التشتت (الانحراف المعياري).

2- اختبار (ت) (T-Test): و ذلك لاختبار فيما إذا كانت قيمة الأوساط الحسابية لإجابات أفراد العينة تختلف عن قيمة معينة.

3- اختبار ألفا كرونباخ لاختبار اتساق وصدق الاستبانة للجزء الثاني الاستبانة.

استخدمت حزمة التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء الاختبارات و لتحليلات السابقة.

يتبين من جدول (1) ان أفراد عينة الدراسة ممن يتمتعون بمؤهلات علمية و تخصصات محاسبية و مالية ذات علاقة بالإدارة المالية و خبرات عملية و مراكز وظيفية تؤهلهم للإجابة على أسئلة الاستبيان. حيث ان (55.2%) يعملون بوظيفة رئيس قسم و ان (19%) يعملون بوظيفة مدير او مدير مساعد، و بعبارة أخرى فان (88%) من العينة يشغلون وظائف عليا في الإدارة المالية، كما يلاحظ ان حوالي (50%) من العينة هم من حملة الشهادات الجامعية و ان (36.5%) متخصصون في المحاسبة، أما الباقي فيتوزعون على العلوم الإدارية و العلوم الاقتصادية. كما ان نسبة (11.3%) من العينة من ذوي تخصصات مختلفة و يعود السبب في ذلك كون

العامة، ويقوم بتنفيذ التشريعات والسياسات المالية الموضوعية بموجب قانون الموازنة وبقية التشريعات السارية المفعول، والأنفاق و تحصيل الإيرادات وإعداد الموازنة. الرقابة المالية الداخلية من خلال وزارة المالية ووحدات الرقابة الداخلية في كل وحدة حكومية. وتتولى وزارة المالية في هذا المجال مايلي:

- إعداد الحساب الختامي للسنة المالية خلال السنة التي تليها مباشرة و الحساب الختامي بيان لحسابات الموازنة ونتيجة تنفيذها عن السنة المالية المعنية وفق الأسس والمعايير المعتمدة في هذا النظام والقوانين والأنظمة المرعية. وقد عرفه النظام المالي الأردني بأنه بيان لحسابات الموازنة ونتيجة تنفيذها عن السنة المالية المعنية وفق الأسس والمعايير المعتمدة في هذا النظام والقوانين والأنظمة المرعية.

- إصدار التعليمات اللازمة لتطبيق النظام المالي بما في ذلك تحديد المستندات والوثائق والسجلات والإجراءات المتعلقة بتحصيل الإيرادات، وعقد النفقة وتصنيفها وصرفها، والسلف، والأمانات، وإدارة النقدية، وإدارة الدين الحكومي، وتحديد المدة الزمنية اللازمة للاحتفاظ بها، وإجراءات إتلافها واللجان الواجب تشكيلها لهذه الغاية و تنظيم الحسابات وتسجيلها والإجراءات المتعلقة بها والرقابة عليها والتقارير الدورية عنها.

- تحليل النتائج المالية السنوية للدوائر وتقييمها.  
- تقديم المشورة إلى الوحدات المالية لدى الدوائر الحكومية لتمكينهم من تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية المعمول بها

بعض الدوائر الفنية تعين أفراد فنيين في المواقع المالية كما هو الحال في وزارة الزراعة والأشغال والتربية والتعليم وغيرها، ونلاحظ أيضا ان (33.4%) ، خبرتهم تتراوح من (5-9) سنوات وان (29%) تتراوح خبرتهم ما بين (10-15) سنة، وان (62.2%) أعمارهم تتراوح ما بين تتراوح ما بين (25-40) سنة.

### الإدارة المالية الحكومية الأردنية

لتحقيق الهدف الأول من الدراسة وتحديد الأسس والقواعد المحاسبية والتعرف على الإطار الدستوري والقانوني والإداري الذي يحكم إدارة الأموال والموجودات العامة وإعداد التقارير والرقابة عليها وتحديد نقاط القوة والضعف. ولإجابة على التساؤلات المتعلقة بالإدارة المالية في الأردن، فقد اعتمد على التشريعات السائدة في المملكة. وفيما يلي خلاصة تحليل هذه التشريعات

### 1. هيكل الإدارة المالية في الأردن

ويتكون هيكل الإدارة الحكومية في الأردن كغيرها من الدول الديمقراطية من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والجهاز الرقابي.

#### أ. السلطة التشريعية

تعتبر السلطة التشريعية سلطة إقرار الموازنة العامة التي حددها الدستور، والتي تصدر بقانون سنوي وذلك سندا للمادة (111) من الدستور. وقد أقر الدستور الأردني مبدأ أساسي في النظام الديمقراطي وهو مبدأ إعداد الموازنة. ولم يقر مبدأ إعداد الحساب الختامي، والذي يمثل المرحلة الأخيرة للإجراءات المحاسبية في الوحدات الإدارية وبه تنتهي دورة تنفيذ الميزانية العامة. إذ إن وزارة المالية تعدّه وترسل نسخة منه إلى ديوان المحاسبة.

#### ب. الجهاز التنفيذي

ويتمثل في وزارة المالية ودوائرها والمديريات والوحدات المالية في الوزارات والمؤسسات والدوائر

بها، وقد بينت مواد القانون وتعديلاته المهام والواجبات التي يتولاها الديوان، حيث يتولى:

- مراقبة واردات الدولة ونفقاتها وحساب الأمانات والسلفات والقروض والتسويات والمستودعات ومراقبة القرارات والإجراءات الإدارية.
- تقديم المشورة في المجالات المحاسبية للأجهزة الرسمية الخاضعة لرقابة الديوان.
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لسلامة تطبيق التشريعات البيئية.
- تقديم تقرير سنوي إلى مجلس النواب يتضمن آراءه وملاحظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها في بدء كل دورة عادية، أو كلما طلب المجلس ذلك.

و صدرت خمس تعديلات على قانون ديوان، وذلك لمواكبة التطورات والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و التوسع في النشاط الحكومي و الرقابي، و يعتبر التعديل الأخير في عام 2002 نقلة نوعية في عمل الديوان، و حيث شملت قيام الديوان بتدقيق النفقات لاحقاً وإضافة الرقابة الإدارية كنوع جديد من الرقابة التي يمارسها الديوان والرقابة البيئية للتأكد من سلامة تطبيق التشريعات البيئية المعمول بها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالإضافة إلى ممارسة رقابة الأداء، و أضيفت إلى مظلة الديوان الرقابية المؤسسات العامة، و سمح للديوان الاستعانة بالمستشارين والخبراء والاختصاصيين في الأمور التي تستدعي معرفتها خبرة فنية، و إخضاع الموظفين والمستخدمين للمساءلة القانونية في حال امتناعهم عن تقديم الوثائق لمدققي الديوان لغاية تدقيقها او حالة عدم الرد على استيضاحات الديوان ضمن المدة المسموح بها في القانون.

## 2. الرقابة الداخلية في الوزارات الأردنية

تبنت الحكومة فكرة إنشاء وحدات للرقابة الداخلية في الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة

- تصدر وزارة المالية تعميماً للدوائر كافة في بداية كل سنة مالية تبين فيه فصول ومواد وبنود كل نوع من أنواع الإيرادات يتفق وتصنيف الموازنة العامة.

## ج. الجهاز الرقابي

تتخصص الرقابة على المال العام في الأردن في الرقابة الخارجية و يتولاها ديوان المحاسبة بموجب قانونه رقم 28 لسنة 1952. و رقابة وزارة المالية من خلال المراقبين الماليين في الوزارات و يتولونها بموجب النظام المالي، والرقابة الداخلية إي رقابة الوحدة الحكومية على نفسها/ و تتولاها وحدات الرقابة الداخلية بموجب بلاغي رئيس الوزراء رقم (31) و (25) لسنة 1992، وعادة ما تكون رقابة وزارة المالية على الإيرادات والنفقات، فيما تكون رقابة وحدة الرقابة الداخلية رقابة مالية و إدارية.

## 1. الرقابة الخارجية على المال العام في الأردن

ترجع بداية عملية تدقيق الحسابات في الأردن إلى عام 1928 حيث أسس فرع لمراجعة الحسابات، و في عام 1931 صدر قانون تدقيق وتحقيق الحسابات بموجبه إنشاء دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات، أنيطت بها مسؤولية فحص جميع حسابات الحكومة العامة سواء أكانت متعلقة بالواردات أم النفقات أم بحسابات الدوائر أم بحساب الأمانات والسلفات والأموال الخاصة الداخلة في قيود المالية، و بصدر الدستور الأردني عام 1952، صدر قانون ديوان المحاسبة رقم (28) لسنة 1952 استناداً لإحكام المادة (119) من الدستور و التي جاء فيها "يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة إيرادات الدولة ونفقاتها وطرق صرفها"، يسعى الديوان إلى المحافظة على المال العام و التأكد من سلامة استخدامه بصورة قانونية والعمل على تطوير إدارته و التحقق من صحة الصرف طبقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السارية المفعول و التنبيه إلى أوجه النقص في التشريعات المالية أو الإدارية المعمول

الإيجابي من كافة المستويات الإدارية الأخرى، وضمان تنفيذ التوصيات والإجراءات التصحيحية المقدمة أو المقترحة من قبلها، و تقديم التقارير مباشرة إلى الوزير ونسخة منها إلى الأمين العام أو المدير العام المرتبطة به. وتتكون الوحدة من قسمين:

1. قسم التدقيق والرقابة المالية: ويهدف إلى التأكد من دقة البيانات المحاسبية و سلامتها و المحافظة على أموال الوحدة الإدارية. و يتولى مهام التأكد من صحة وسلامة تطبيق التشريعات المالية المعمول بها والسياسات المالية و تعليمات الضبط الداخلي التي تحكم إجراءات العمل و فحص و التحقق من الصحة الحسابية للمعاملات و المستندات المالية و الوثائق المعززة لها و المتعلقة بالإيرادات و النفقات و صحة التوجيه المحاسبي لها و صحة تسجيلها و ترحيلها و تبويبها وفق الأصول و المبادئ المحاسبية الحكومية أو التجارية المتعارف عليها و وفق التشريعات المعمول بها، و ان القوائم المالية قد بوبت حسب الأصول و ان البيانات الواردة بها صحيحة، و ان الموارد أوجه استخدامها قد تمت وفق الأهداف و الخطط المالية المرسومة و ان الانحرافات قد أبرزت او بررت او صوتت، و التأكد من صحة تحليل البيانات المالية، و حسن استخدام و حفظ السجلات و الوثائق المالية حسب الأصول، و الفحص و التحقق من مطابقة بيانات سجلات الموجودات على الواقع من خلال الجرد المفاجئ، و أبداء الرأي في أي موضوع ذو صبغة او انعكاسات مالية.

2. قسم التدقيق والرقابة الإدارية: ويهدف إلى التحقق من فاعلية وكفاءة الأداء الإداري والفني و ان إجراءات العمل و استخدام عناصر الإنتاج البشرية والمادية قد تمت وفق الخطط ومستويات الأداء والأهداف المرسومة و وفق

وذلك من أجل خدمة الإدارة العليا في كل منها في مجال الرقابة على المال العام وضمان الالتزام بمستويات الأداء المخططة لإنجاز الأهداف المرسومة و ذلك ضمن الإطار العام الذي صدر بيبلاغ رئاسة الوزراء رقم (31) لسنة 1992 بشأن ضبط جوانب العملية الإدارية والمالية وذلك لوضع إطار موحد لمهام وحدات الرقابة الداخلية التي استوجب البلاغ رقم (25) لسنة 1992 استكمال إنشائها ضمن الهياكل التنظيمية للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية و الذي بين الأسس المعتمدة لتلك الوحدات.

الهدف العام من وظيفة الرقابة الداخلية مساعدة الإدارة العليا للوزارات و الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة الرسمية إلى التأكد من ان الأهداف المحددة قد تم إنجازها وفق الخطط و السياسات المرسومة و تزويدها بالمعلومات والبيانات عما يجري على الواقع لغايات إحكام الرقابة و التقييم و المساءلة.

يمتد نطاق عمل الوحدة ليشمل التدقيق و الرقابة المالية و الإدارية السابقة و/ أو اللاحقة و الشاملة أو الجزئية في مجالات الموارد واستخداماتها و عناصر الإنتاج البشرية و المادية الموظفة و المستخرجة و المخزونة، و الأداء و إجراءات العمل و التشريعات و التعليمات و القرارات و السجلات و المستندات و الوثائق و الملفات و أعمال اللجان.

أوجب البلاغ ان يكون لوحدة الرقابة الداخلية مستوى إداري مماثل للوحدات و التقسيمات الإدارية الرئيسية في الوحدات الحكومية، و لرئيسها او مديرها نفس المستوى الإداري لرؤساء او مدراء الوحدات الرئيسية، و ان يرتبط مباشرة بالوزير او المدير العام، و يوفر هذا الموقع للوحدة الاستقلال التام عن تأثيرات خطوط السلطة لكافة المستويات الإدارية الأخرى، و الدعم الإداري الدائم و المستمر من المسئول الأعلى في الوحدة الحكومية، و التعاون

والمستودعات والطوابع و الأذون البريدية و الأوراق المالية الأخرى وتحليل النتائج المالية السنوية للدوائر وتقييمها وتكون الدائرة مسؤولة عن المحافظة على موجوداتها وتأمين الوسائل الكافية لحمايتها من الضياع وسوء الاستعمال والاختلاس.

و نصت المادة 51 على تشكل وحدة رقابة مالية في كل دائرة بقرار من الوزير من موظف أو أكثر من موظفي وزارة المالية تناط بها مسؤولية مراقبة تطبيق أحكام هذا النظام والقوانين والأنظمة و التعليمات ذات العلاقة و لوزير المالية إناطة هذه المهمة بوحدات الرقابة الداخلية المشكّلة في الدائرة نفسها، إذا ما تبين باتها تستطيع القيام بذلك بكفاءة، و على الدائرة وضع التعليمات التنظيمية والتطبيقية لوحدات الرقابة الداخلية لديها وتطوير أعمالها، كما ان للوزير تعيين مراقب مالي في أي مؤسسة رسمية عامة مستقلة إداريا و ماليا إذا رأى موجبا لذلك، على الرغم مما ورد في هذا النظام أو في أي نظام آخر (النظام رقم 74 لسنة 2000). لا يجوز لأي دائرة يوجد فيها وحدة رقابة مالية صرف أي مستند قبل تدقيقه و إجازته من قبل رئيس وحدة الرقابة المالية المعتمدة لديها، تكون وحدات الرقابة مسؤولة بموجب المادة (137) من التعليمات التطبيقية عما يلي:

1. التأكد أن الضرائب والرسوم يتم تحقيقها وتحصيلها في أوقاتها دون تأخير.
2. التأكد أن الإجراءات القانونية تتخذ لتحصيل أية أموال يتأخر تحصيلها.
3. أن الأموال المحصلة تدفع للبنك المعتمد أولا بأول وتحول لحساب الخزينة العامة.
4. تدقيق جميع مستندات الصرف من الناحية القانونية والمحاسبية طبقا للقوانين والأنظمة والتعليمات المالية المعمول بها.
5. التأكد من توفر المخصصات وان إنفاقها يتم للغاية التي رصدت من أجلها وتوفر السيولة

التشريعات المعمول بها، و لذلك فهي تقوم بالفحص و التحقق من سلامة أساليب الأداء و إجراءات العمل و التوصية بإلغاء أو تعديل كل ما يعيق الأداء الفعال أو الرقابة الفاعلة، و من حسن استخدام عناصر الإنتاج البشرية والمادية وسلامة وسائل حمايتها وصيانتها وتمييزها و المحافظة عليها، و تقييم نتائج الانحرافات عن مستويات الأداء و الخطط و السياسات المرسومة و تشخيص المشاكل القائمة و تقديم التوصيات بالإجراءات التصحيحية والحلول المقترحة، و إبداء الرأي في أي موضوع ذي طبيعة إدارية أو فنية.

وقد حددت التعليمات المؤهلات العلمية للعاملين في الوحدة وخبراتهم، حيث اشترطت ان يكون مدير الوحدة ورئيس قسم التدقيق والرقابة المالية ممن يحملون شهادة البكالوريوس في المحاسبة كحد أدنى، أما رئيس قسم التدقيق والرقابة الإدارية فيجب ان يكون ممن لديه البكالوريوس في الحقوق أو التجارة أو العلوم الإدارية كحد أدنى، و درجة البكالوريوس في المحاسبة لبقية العاملين، ولكل وزارة تحديد إعداد الموظفين وفقا لاحتياجاتهم الخاصة.

### 3. رقابة وزارة المالية

بين النظام المالي رقم (3) لسنة 1994 و تعديلاته والصادر بمقتضى المادة (114) من الدستور والتعليمات المالية دور وزارة المالية في الرقابة المالية، حيث تتولى الوزارة، بموجب المادة 49 من النظام المالي، مراقبة صرف النفقات و التأكد من انها صرفت وفقا للتشريعات المعمول بها، ومراقبة تحصيل الإيرادات بقيمتها الصحيحة ومواعيدها المحددة في التشريعات ذات العلاقة و التأكد من انها دفعت لحساب الخزينة العام وتبليغ الدائرة عن أي فروقات أو تجاوزات، والطلب إليها تصويب أي مخالفة لتلك التشريعات ومتابعة ذلك و إجراء عمليات الفحص والجرد الفجائي للصناديق

5. التأكد من تسجيل كافة المعاملات المالية في السجلات الخاصة بها، وان الدوائر تقوم بإعداد التقارير المالية الدورية في المواعيد المقررة.
6. متابعة استيضاحات ديوان المحاسبة المتعلقة بالوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية و الإجابة عليها.
7. الاشتراك في لجان التدقيق والتحقق في المخالفات المالية وقضايا الاختلاس والتزوير التي تحدث في مختلف أجهزة الدولة ورفع توصياتها إلى الجهة المختصة ومتابعة القرارات التي تتم بشأنها.
8. تشكيل لجان جرد الصناديق في العاصمة والمحافظات ومتابعة أعمال هذه اللجان ودراسة التقارير المقدمة منها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ توصياتها.
9. التأكد من حسن انتظام العمل في الوزارة وسلامته وسرعة إنجاز الأعمال الإدارية والمالية في أوقاتها دون تأخير.
10. تقديم المشورة إلى الوحدات المالية لدى الدوائر الحكومية بهدف تمكينهم من تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية المعمول بها.
11. الاشتراك في لجان وضع الأنظمة والتعليمات و أية لجان تكلف بها المديرية وتقديم تقارير دورية عن سير العمل والملاحظات والمخالفات التي يتم اكتشافها خلال عمليات الرقابة والتفتيش ورفعها إلى وزير المالية.
2. الأسس العامة للإدارة المالية في الأردن  
لمعرفة الأسس والقواعد المحاسبية التي تركز عليها الإدارة المالية في الأردن، فقد تم تحليل التشريعات المالية، من هذه التشريعات نستج مايلي:
  1. عدم فرض أي ضريبة أو رسم الا بقانون (المادة III) باستثناء أنواع الأجور التي تتقاضاها الخزنة المالية مقابل ما تقوم به دوائر الحكومة من الخدمات للأفراد أو مقابل
- الكافية لكل مستند صرف. وختمه بالخاتم المخصص لهذه الغاية وتوقيعه.
6. فحص حسابات الدوائر وسجلاتها والتأكد من سلامتها وصحتها.
7. متابعة إغلاق الحسابات الشهرية وإعداد التقارير الشهرية ومتابعة إرسالها للوزارة.
8. إعلام وزير المالية فوراً وخطياً بكل مخالفة للقوانين والأنظمة المالية في الدوائر  
كما ان وزير المالية يعين خلال شهر كانون الثاني من كل سنة لجان للتفتيش والجرد تقوم بالأعمال التي يحددها وزير المالية والتي تشمل عمليات الفحص والجرد للصناديق والمستودعات والطابع والأون البريدية و الأوراق ذات القيمة المالية، ترفع اللجان تقاريرها إلى وزارة المالية في موعد أقصاه عشرة أيام من تاريخ تكليفها ليتم تحليلها وتقييمها ومعالجة أي انحرافات المادتين (138-139 من التعليمات المالية).  
و أنشئت وزارة المالية مديرية خاصة بالمراقبة والتفتيش تقوم بالمهام والواجبات التالية:
  1. مراقبة وتدقيق الإنفاق الحكومي (قبل الصرف) في الدوائر المستقلة مالياً والتأكد من قيامها بتطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المالية.
  2. مراقبة وتدقيق الإنفاق الحكومي (قبل الصرف) للدوائر غير المستقلة مالياً والتأكد من تطبيقها القوانين والأنظمة والتعليمات وتدقيق إجازة مستندات صرف رواتب موظفيها.
  3. تدقيق الإيرادات والتأكد من صحة قبضها وتسجيلها ومن إيداعها في حساب الخزينة لدى البنوك المعتمدة أول بأول دون تأخير.
  4. القيام بعمليات التفتيش الدوري والمفاجئ لمختلف الوحدات المالية في الوزارات والدوائر بهدف التأكد من سلامة الإجراءات المالية وصحة البيانات المحاسبية ومدى تقيدها بالتشريعات المالية.

8. جميع ما يقبض من الضرائب وغيرها من واردات الدولة يجب أن يؤدي إلى الخزينة المالية وأن يدخل ضمن موازنة الدولة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ولا يخصص أي جزء من أموال الخزينة العامة ولا ينفق لأي غرض مهما كان نوعه إلا بقانون.
9. لا يجوز إعفاء أحد من تأدية الضرائب والرسوم في غير الأحوال المبينة في القانون.
10. توريد الدائرة أو إي دائرة أو مؤسسة أو شركة أو جهة أخرى مكلفة بتحصيل الإيرادات التي تقوم بتحصيلها لحساب الخزينة العام ولا يجوز لها استخدام تلك الإيرادات لأي غرض من الأغراض إلا إذا نص التشريع على غير ذلك. ويحظر عليها الاحتفاظ بها وفقا للتعليمات التي يضعها وزير المالية.
11. تسجل الإيرادات لأي سنة في حساب الفصل والمادة المتعلقة بها في قانون الموازنة العامة للسنة المالية الجارية، بينما لا تقيد النفقة أو تصرف إلا إذا توافرت المستندات التي تعزز قيد النفقة وصرفها، و صحة حسابها، و عدم مخالفتها للقوانين و الأنظمة و التعليمات المعمول بها، و أجازتها من وحدة الرقابة الداخلية في الدائرة.
12. لا يجوز صرف أي نفقة إلا بعد أداء الخدمة أو إنجاز المهمة أو توريد السلعة وتقديم الوثائق التي تعزز صرفها، و يستثنى من ذلك النفقة المنصوص عليها في إي تشريع معمول به، و الدفعة المقرر صرفها مقدما لأي عقد أو اتفاقية، و السلف المقرر صرفها لأغراض طارئة أو لأي مهام أو مشاريع رسمية، ورسوم التدريب وبدلات الاشتراك بالدوريات و المجلات أو الجمعيات المهنية و المساهمات في المنظمات و الاتحادات المحلية و الإقليمية

انتفاعهم بأموال الدولة مع الأخذ بمبدأ التكليف التصاعدي و تحقيق اللامساواة و العدالة الاجتماعية وأن لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الأداء و حاجة الدولة إلى المال.

2. إقرار الموازنة العامة من مجلس النواب، على ان يقدم مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد على الأقل للنظر فيه وفق أحكام الدستور و يقترح على الموازنة العامة فصلا فصلا.

3. لا يجوز نقل أي مبلغ في قسم النفقات من الموازنة العامة من فصل إلى آخر إلا بقانون.

4. لمجلس الأمة عند المناقشة في مشروع قانون الموازنة العامة أو في القوانين المؤقتة المتعلقة بها أن ينقص من النفقات في الفصول بحسب ما يراه موافقا للمصلحة العامة وليس له أن يزيد في تلك النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حدة على أنه يجوز بعد انتهاء المناقشة أن يقترح وضع قوانين لأحداث نفقات جديدة.

5. لا يقبل أثناء الموافقة في الموازنة العامة أي اقتراح يقدم لإلغاء ضريبة جديدة أو تعديل الضرائب المقررة بزيادة أو نقصان يتناول ما أقرته القوانين المالية النافذة المفعول ولا يقبل أي اقتراح بتعديل النفقات أو الواردات المربوطة بعقود.

6. يصدق على واردات الدولة و نفقاتها المقدرة لكل سنة مالية بقانون الموازنة العامة و يجوز أن ينص القانون المذكور على تخصيص مبالغ معينة لأكثر من سنة واحدة.

7. إذا لم يتيسر إقرار قانون الموازنة العامة قبل ابتداء السنة المالية الجديدة يستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة 2/1 لكل شهر من موازنة السنة السابقة.



كل دائرة تقوم بمراعاة أحكام هذا النظام في أعمالها المحاسبية والمالية، ويعتبر الوزير المختص مسؤولاً عن تنفيذ أحكام هذا النظام فيما يتعلق بدائرته، و الموظف المالي مسؤول عن القيام بالأعمال المالية المتعلقة بدائرته بما في ذلك الالتزامات والنفقات وجباية الأموال العامة وحفظها وقيدها بصورة أصولية سليمة. المادة 48

18. تحتفظ الدائرة بالسجلات التي تبين حسابات المراقبة الإجمالية

3. الأسس والقواعد المحاسبية المستخدمة في الإدارة المالية الحكومية

تبين المادة 4 من النظام المالي الأسس والقواعد المالية والمحاسبية التي تعتمد في الوحدات الحكومية الأردنية وهي:

1. تطبيق طريقة القيد المزدوج في إثبات عملياتها المالية.

2. استخدام الأسس النقدي في قيد إيراداتها المقبوضة ونفقاتها المصروفة.

3. تطبيق مركزية الإيرادات التي تقوم بتحصيلها لحساب الإيرادات العام تمهيدا لتحويلها لحساب الخزينة العام المفتوح لدى البنك المركزي، ويحظر عليها استخدام إيراداتها في صرف نفقاتها أو التصرف بها لأي غرض من الأغراض.

4. تطبيق أسلوب اللامركزية في صرف نفقات الدائرة.

5. اعتماد تصنيف محاسبي موحد لبيانات الحساب الختامي والمركز النقدي يتفق وتصنيف الموازنة.

4. المستندات والوثائق والسجلات المحاسبية تتولى وزارة المالية تصميم وطباعة مجموعات المستندات والدفاتر والسجلات والوثائق وتوزيعها على الدوائر لمسكها واستخدامها في إثبات العمليات

والدولية و التأمينات المستردة، و إي حالة أخرى يوافق عليها وزير المالية.

13. النفقات التي دفعت خلال السنة واستردت في السنة نفسها تقيد لحساب الحوالة المالية التي تعود إليها تلك النفقات، و إما النفقات في سنوات سابقة واستردت في السنة الجارية فتقيد في حساب الإيرادات العام، وتلغى حكما المخصصات المعتمدة لأي دائرة في الموازنة التي لم تصرف خلال السنة المالية المعينة الا إذا قرر وزير المالية غير ذلك.

14. وزارة المالية هي الجهة المسؤولة عن إدارة الموجودات النقدية في حساب الخزينة العام وحساب الإيرادات العام وحسابات الخزينة الفرعية ويتم فتح حساب الخزينة العام وحساب الإيرادات العام وحسابات الخزينة الفرعية بموافقة وزير المالية، ويجوز له في حالات استثنائية، تستدعيها طبيعة العمل ان يفتح لدى إي من البنوك التجارية حسابات خاصة باسم الخزينة (مادة 33 من النظام المالي)

15. تتولى وزارة المالية تصميم المستندات والسجلات المالية للدوائر وطباعتها وتزويد الدوائر بها على انه يجوز للدائرة مسك سجلات فرعية إضافية تتلاءم مع نشاطها لغايات إحصائية وتحليلية. و تقوم الدائرة بمسك سجلات وبطاقات للموجودات الثابتة والمشاريع تتضمن البيانات التي يحددها وزير المالية

16. تعتبر وسائل التخزين في الحاسوب ونواتجه بعد تدقيقها وتوقيعها من الموظف المختص بمثابة سجلات أصولية معتمدة وفق الشروط التي يحددها وزير المالية (مادة 46).

17. الوزير هو المسئول عن حسابات الدائرة ومعاملاتها المالية ومراقبتها والتحقق من أن

بالدائرة كسجل اليومية العامة وسجل الأستاذ العام و سجل أستاذ الإيرادات المساعد وسجل أستاذ النفقات المساعد وسجلات الأستاذ المساعدة للحسابات الوسيطة و دافعي الضريبة والتحقيقات المالية و رواتب الموظفين والمتقاعدين وسجل الحسابات الختامية .

- سجلات فرعية إضافية إذ يجوز للدائرة مسك تحت إشرافها تتلاءم مع طبيعة نشاطها لغايات إحصائية وتحليلية المادة(7)

- في حالة استخدام الحاسوب فيجب على الدائرة التي تستخدم الحاسوب في عملياتها المالية الحصول على موافقة وزير المالية لاعتماد وسائل التخزين (المستندات) والسجلات المنصوص عليها في المادة(6) و المشار إليها أعلاه من هذه التعليمات.

- تحتفظ الدائرة بالمستندات والدفاتر والسجلات والنماذج المالية في مكان أمين وتنظم بشكل يسهل عملية الرجوع إليها عند الحاجة، ولا يجوز إتلاف إي منها قبل انقضاء المدة المذكورة تالياً مقابل كل نوع الا بموافقة وزير المالية، وبموجب المادة(8) يحتفظ بكل من سجلات رواتب الموظفين والمتقاعدين وملفاتهم الشخصية، وسجلات دافعي الضريبة والتحقيقات المالية لمدة لا تقل عن (60) سنة، وسجلات الأستاذ العام لمدة لا تقل عن (50) سنة وسجلات الأمانات والسلف لمدة لا تقل عن (40) سنة وسجلات التأديبات ودفاتر اليومية لمدة (20) سنة، و مستندات الصرف ووصولات المقبوضات والنماذج المالية لمدة لا تقل عن (7) سنوات

#### 5. التقارير المالية

بموجب التشريعات المالية يتم إعداد التقارير التالية:

1. الخلاصة الحسابية الشهرية تنظم الخلاصة الحسابية الشهرية والتي تمثل ميزان

المالية الخاصة (المادة 58 من النظام المالي). والمجموعات المستندية التي نصت عليها المادة (6) من التعليمات هي:

- مستندات القيود الرئيسية وهي المستندات الأساسية في إثبات العمليات المالية في دفاتر الدائرة وتتكون من مستندات المقبوضات وتشمل وصول المقبوضات الرئيسي والفرعي و أما مستندات المدفوعات فتشمل مستند صرف النفقات ومستند صرف الرواتب ومستند صرف أجور العمال ومستند صرف المدفوعات الأخرى ومستند القيد ومستند التسوية

- الوثائق المعززة لمستندات القيود الرئيسية وتشمل أمر القبض مستند القبض أمر الدفع وطلب المشتري المحلي ومستند الإدخالات ومستند الإخراجات ومستند الالتزام .

- الدفاتر المحاسبية في الدائرة تتولى الدائرة مسك الدفاتر المحاسبية التالية وهي دفتر اليومية العامة دفتر يومية الصندوق دفتر الأستاذ العام دفتر أستاذ الإيرادات المساعد جداول تصنيف الإيرادات دفتر أستاذ النفقات المساعد جداول تصنيف النفقات دفتر الأستاذ المساعدة للحسابات الوسيطة

- السجلات الرقابية والإحصائية كما يتوجب على الدائرة مسك سجل مراقبة المخصصات سجل التأديبية سجل الشيكات المرتجعة سجل الحساب الإجمالي و سجل رواتب الموظفين و سجل الرخص و الوصولات و القسام ذات القيمة المالية و سجل الموجودات الثابتة و سجل المشاريع و سجل ميزان المراجعة و إي سجلات أخرى معتمدة من وزارة المالية .

- السجلات المحاسبية في وزارة المالية: تتولى وزارة المالية مسك السجلات المحاسبية الإجمالية إضافة إلى الدفاتر والسجلات الخاصة

الموجودات الثابتة و المشاريع و النقدية و  
السلف و الأمانات و الدين الحكومي و  
المساعدات (المادة 47)

## 6. التشريعات المالية في الأردن

### 1. الدستور الأردني

أفرد الدستور الأردني الفصل السابع الشؤون المالية  
و أدارتها في الأردن و بين مايلي:

- ان المجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع  
أنظمة من أجل مراقبة تخصيص وإنفاق  
الأموال العامة و تنظيم مستودعات  
الحكومة.

- آلية إقرار الموازنة العامة من مجلس  
النواب.

- الرقابة المالية و التي أناطها بديوان  
المحاسبة الذي يشكل بقانون، و يقدم الديوان  
تقريراً عاماً إلى مجلس النواب يتضمن  
آراءه و ملحوظاته و بيان المخالفات  
المرتكبة و المسؤولية المترتبة عليه و ذلك  
في بدء كل دورة عادية أو كلما طلب

مجلس النواب منه ذلك، و لرئيس الديوان  
المحاسبة الحصانة بموجب القانون.

- وقد أقر الدستور الأردني مبدأ أساسي في  
النظام الديمقراطي و هو مبدأ إعداد  
الموازنة. و لم يقر مبدأ إعداد الحساب  
الختامي كما هو الحال في العديد من الدول  
العربية.

### 2. النظام المالي

يطبق النظام المالي رقم 3 لسنة 1994 على إي  
وزارة أو دائرة أو مؤسسة أو سلطة أو هيئة عامة  
تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة للحكومة أو  
مؤسسة تدخل موازنتها ضمن الموازنة العامة  
للحكومة و على إي دائرة أو مؤسسة ذات استقلال  
إداري و مالي و ليس لها نظام مالي خاص بها. بما  
في ذلك وزارة الأوقاف و الشؤون و المقننات

مراجعة للحركة الشهرية و الأرضة  
و ترسل إلى مديرية الحسابات العامة في  
وزارة المالية خلال الأسبوع الأول من  
الشهر اللاحق معززة بخلاصة حركة  
حساب الأمانات و التي توضح الأرضة  
المدورة إلى أول الشهر و إجمال  
المقبوضات و إجمال المدفوعات و الرصيد  
في نهاية الشهر لكل نوع من أنواع  
الأمانات و بيان السلف المصروفة و المستردة  
خلال الشهر، على أن تقوم كل دائرة في  
نهاية السنة المالية بتزويد مديرية الحسابات  
العامة بكشف مفصل بأرصدة السلف  
المدورة على السنة الجديدة مبيناً فيه اسم  
حامل السلفة و المبلغ و تاريخ صرف السلفة  
و مذكرة تسوية البنك (بيان المطابقة).

2. الموقف المالي الشهري تنظم كل دائرة  
موقف مالي شهري بنفقاتها من واقع  
محتويات سجل مراقبة المخصصات  
(التأديت) وفق النموذج المقرر و ترسل

نسخه منه لكل من وزارة المالية و دائرة  
الموازنة العامة.

3. الحساب الختامي تقوم وزارة المالية  
بإعداده للدورة متضمناً كافة البيانات التي  
تعكس إيراداتها و نفقاتها الفعلية و المركز  
النقدي الذي يبين موجودات الدولة و  
مطلوباتها.

4. تزود كل دائرة أو محافظة وزارة المالية  
و دائرة الموازنة العامة ببيان يتضمن  
الإنفاق الشهري الفعلي من مخصصاتها  
المعتمدة و بيان الفروق إن وجدت في موعد  
أقصاه نهاية الأسبوع الأول من الشهر  
التالي، و تحقق وزارة المالية من صحة  
البيانات بالطريقة التي تراها مناسبة. كما و  
تزود الوزارة بتقارير دورية عن

2. مرحلة إعداد مقترح مشروع الموازنة و تجري في دائرة الموازنة العامة التي تقوم بدراسة الموازنات التقديرية الواردة من الوزارات والوحدات الحكومية ومناقشتها مع الوزارات المعنية و وضع المبالغ لكل وزارة على ضوء نسبة الإنفاق و الأداء المالي في السنوات السابقة، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات مستطراً خلال السنة المالية القادمة و الإيرادات العامة المتوقعة ثم تلخيصها ورفعها إلى مجلس الوزراء ليقوم بمناقشتها وإقرارها وفق الخطوط العريضة والتوجهات الأساسية للحكومة، وتسمى عندئذ مشروع قانون الموازنة.

3. مرحلة إقرار الموازنة يرفع مشروع قانون الموازنة العامة إلى مجلس الأمة من أجل مناقشتها وإقرارها كقانون حسبما نص على ذلك الدستور و يتم مناقشة الموازنة من قبل النواب و عادة ما يقترح النواب مواضيع جديدة ليتم أخذها عند إعداد الموازنة اللاحقة، و لمجلس الأمة عند المناقشة في مشروع قانون الموازنة العامة أو في القوانين المؤقتة المتعلقة بها أن ينقص من النفقات في الفصول بحسب ما يراه موافقا للمصلحة العامة، وليس له أن يزيد في تلك النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حدة على أنه يجوز بعد انتهاء المناقشة أن يقترح وضع قوانين لأحداث نفقات جديدة، و لا يقبل أثناء الموافقة في الموازنة العامة أي اقتراح يقدم لإلغاء ضريبة جديدة أو تعديل الضرائب المقررة بزيادة أو نقصان يتناول ما أقرته القوانين المالية النافذة المفعول ولا يقبل أي اقتراح بتعديل النفقات أو الواردات المربوطة بعقود، و يجوز أن ينص القانون على تخصيص مبالغ معينة لأكثر من سنة واحدة، و إذا لم يبيّن إقرار قانون الموازنة العامة قبل

الإسلامية باعتبارها مؤسسة ذات استقلال مالي و إداري. و يتضمن النظام المالي الأسس والقواعد المالية والمحاسبية التي يجب ان تعتمدها الدائرة، و تعليمات الرقابة المالية.

### 3. التعليمات المالية

يمكن القول ان التعليمات المطبقة في وزارة المالية بموجب النظام المالي هي:

1. تنظيم وإدارة وزارة المالية رقم 1 لسنة 2001
2. استيفاء رسوم طوابع الواردات على تذاكر الدخول إلى أماكن الترفيه و الحفلات لسنة 2003
3. استخدام آلات دمج طوابع الواردات و الرقابة عليها رقم (6) لسنة 2001
4. استيفاء و توريد رسوم طوابع الواردات رقم 5 لسنة 2001
5. الضريبة الإضافية على تذاكر السفر بالجو رقم 1 لسنة 2000
6. تحصيل الإيرادات بواسطة التحويل المالي الإلكتروني رقم 10 لسنة 2003
7. تحصيل الإيرادات بواسطة بطاقات الائتمان و تعديلاتها رقم 11 لسنة 2002
8. تنظيم الكفالات المالية للموظفين رقم 1 لسنة 2003
9. أسس و تعليمات تخمين الأبنية و الأراضي
10. التعليمات التطبيقية للشؤون المالية رقم (1) لسنة 1995.

### 7. مراحل إعداد الموازنة في الأردن

يمكن تقسيم مراحل إعداد الموازنة الأردنية إلى المراحل التالية:

1. مرحلة التقدير الأولي و تتولاها الوزارات والوحدات المركزية، حيث تقوم بإعداد موازنتها التقديرية أخذت بعين الاعتبار خططها و البرامج و الالتزامات المترتبة عليها و ترفع هذه الموازنات التقديرية إلى دائرة الموازنة العامة.

لسنة قادمة، فمن باب أولى مناقشة و إقرار الأرقام الفعلية بنفس مراحل إقرار الأرقام التقديرية في الموازنة العامة حتى يتم تحليل الانحرافات بين الأرقام المقدرة والفعلية للحكم على مدى التزام المؤسسات و الوزارات بخطة الموازنة العامة و ذلك خلافا لما هو متبع في معظم دول العالم حيث تبين من طريقة و أسلوب اعتماد البيانات الختامية في الدول التي اختيرت كنموذج مقارنة مثل استراليا و كوريا و تونس ان المجالس التشريعية فيها هي المسؤولة عن المصادقة على الحسابات الختامية وذلك بغرض بحث انحرافات الخطط و التقديرات وما أسفرت عنه في قصور و تحقيق و إنجاز الأهداف المتوخاة.

وقد أشار تقرير ديوان المحاسبة الأردني الثاني والخمسون ان الحساب الختامي للدولة لعام 2002، غير كاف من حيث أسلوب و طريقة عرضه من حيث الوضوح و الإفصاح وكذلك عدم تقديمه في الوقت المناسب للمساعدة في الحكم على فاعلية وكفاءة- الاستخدام الأمثل- للموارد- العامة- المتاحة- او تقييم الأداء الحكومي و اثر الإنفاق المالي و الذي جاء كنتيجة لاعتماد موازنة البنود وليس موازنة البرامج و الأداء مما يؤثر على قدرة الديوان في التحليل و ابداء الرأي.

#### 8. تحليل اتجاهات الموظفين الماليين.

للتعرف على درجة إدراك متخذي القرار لأهمية وأهداف تطبيق النظام و تقييم المرحلة الماضية من ذلك التطبيق، و البيانات المالية في حسن إدارة المال العام و أسلوب إعداد الموازنة العامة. فقد تم استطلاع آراء عينة من الموظفين الماليين في الوحدات الحكومية و تبين من ذلك ما يلي.

#### 1. خصائص التشريعات المالية

يشير جدول (2) ان النظام المالي و التشريعات المالية الصادرة بموجبه تتصف بالوضوح و قابليتها للتطبيق

ابتداء السنة المالية الجديدة. يستمر الإنفاق باعتمادات شهرية بنسبة 12/1 لكل شهر من موازنة السنة السابقة.

4. مرحلة التنفيذ و تعني بدء الوزارات و الدوائر الحكومية بالإنفاق من الموازنة و بدء الدوائر التحصيلية في تحصيل الإيرادات وفق التشريعات المالية.

5. مرحلة إعداد الحسابات الختامية بعد انتهاء السنة المالية تبدأ مرحلة إعداد الحسابات الختامية عن نتائج تنفيذ الموازنة و تقوم به في العادة وزارة المالية، حيث، تمسك- حسابات الحكومة استنادا إلى ولايتها على المال العام، و يلخص الحساب الختامي للدولة نتائج تنفيذ الموازنة، حيث يشتمل على جداول للمقارنة بين الأرقام التقديرية الواردة في قانون الموازنة للسنة المالية المنتهية و تعديلاته و بين الأرقام الفعلية للتنفيذ، مع بيان أي اختلافات او فروقات بين الرقمين، وفي العادة لا تسمح الضوابط المالية بحدوث تجاوز في الإنفاق الفعلي عن المقدر في الموازنة، وفي حالة وجود حاجة لإنفاق إضافي يزيد عن المبالغ المقدرة في الموازنة فإنه يتم تغطية ذلك عن طريق إجراء مناقشات بين بنود الموازنة التي تحتاج إلى مخصصات إضافية و تلك التي يتوفر فيها فوائض من المخصصات، كما يظهر في الحساب الختامي للدولة بيان المركز النقدي للخرينة العامة، و يظهر فيه خلاصة الحركة النقدية للخرينة خلال السنة المالية مع بيان اثر حسابات الأمانات و السلفيات على الوضع النقدي. و مما هو جدير بالذكر ان مجلس النواب في الأردن لا يقوم بمناقشة و إقرار الحساب الختامي للدولة و الذي يعبر عن القيم الفعلية لإيرادات و نفقات الدولة خلال عام منصرم، وهو الجهة الدستورية التي تقر الموازنة العامة

و بدرجة عالية، حيث بلغت الأوساط الحسابية لهذه العبارات (3.5) فأكثر.

أما فيما يتعلق بملاءمة النظام المالي والتعليمات الصادرة بموجبه مع المتغيرات الاقتصادية ومرونته في التطبيق و للتعديل وفقا لطبيعة نشاط الوحدة الحكومية وشموليته وفصله لمهام الموظفين الماليين بشكل واضح وتحديد الاختصاصات بوضوح، فقد كانت اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول ذلك متوسطة، حيث ان الأوساط الحسابية لإجابات أفراد العينة كانت تتراوح بين (3.5-2.5) حسب الجدول (3). أما فيما يتعلق بتحقيق النظام المالي لأهداف استخدام الأموال العامة بكفاءة فوجد انها ضعيفة حيث بلغ الوسط الحسابي لها (2.1)

### 3. التقارير والبيانات المالية والإفصاح

يلاحظ من الجدول (4) ان النظام المحاسبي يوفر بيانات مالية تلبى حاجة المستخدمين الذين لا يستطيعون طلب تقارير مصممة خصيصا لغاياتهم كالباحثين وغيرهم وكانت بدرجة ضعيفة، بينما نجد ان النظام يوفر بيانات يوفر النظام معلومات عن تكاليف الإقراض وخدمة الدين السياسات المتبعة و حول تكاليف الخدمة و الموارد واستخدامها وفق للمتطلبات التشريعية و لمتخذي القرار في الوقت المناسب و تلبى حاجات المستخدمين للأغراض العامة بدرجة متوسطة، اذ كانت إجابات العينة من الموظفين الماليين على العبارات المتعلقة بها بأوساط حسابية تتراوح ما بين (3.5-2.5). أما يوفر النظام بيانات مالية حول مصادر وتوزيع واستخدامات الموارد المالية فإن أفراد العينة ترى انها كانت بدرجة ضعيفة. ان طول المدة المحددة لإعداد الحساب الختامي يفقده أهميته في توفير الحقائق في الوقت المناسب كما يرى أفراد عينة الدراسة و هذا ما أكد عليه تقرير ديوان المحاسبة لعام 2002. إذ أكدت انها بينت ان التأخير في إنجاز الحساب الختامي سببا رئيسا في تأخير تقارير ديوان المحاسبة إذ ان الدستور وقانون ديوان المحاسبة قد ربط تقديم التقرير السنوي لديوان المحاسبة بالحساب الختامي، إذ ان تقرير ديوان المحاسبة يجب ان يتضمن ملاحظات الديوان على الحساب الختامي للدولة.

ونلاحظ أيضا ان النظام يوفر البيانات عن الموارد واستخداماتها وفق الموازنة التقديرية والمتطلبات التشريعية ووفق المبادئ المحاسبية

و بدرجة عالية، حيث بلغت الأوساط الحسابية لهذه العبارات (3.5) فأكثر.

أما فيما يتعلق بملاءمة النظام المالي والتعليمات الصادرة بموجبه مع المتغيرات الاقتصادية ومرونته في التطبيق و للتعديل وفقا لطبيعة نشاط الوحدة الحكومية وشموليته وفصله لمهام الموظفين الماليين بشكل واضح وتحديد الاختصاصات بوضوح، فقد كانت اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول ذلك متوسطة، حيث ان الأوساط الحسابية لإجابات أفراد العينة كانت تتراوح بين (3.5-2.5) حسب الجدول (3). أما فيما يتعلق بتحقيق النظام المالي لأهداف استخدام الأموال العامة بكفاءة فوجد انها ضعيفة حيث بلغ الوسط الحسابي لها (2.1)

وبصورة عامة فإن النظام المالي والتعليمات الصادرة بمقتضاه تتمتع بخصائص التشريعات المناسبة بدرجة متوسطة حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات العينة على جميع العبارات (3.0).

### 2. النظام المحاسبي

يتبين من جدول (3) ان النظام المحاسبي يتصف بالدقة التامة في تنفيذ العمليات المحاسبية والتأكد من إنجازها على الوجه الأكمل وان الدفاتر والمستندات والنماذج التي تستخدم ملائمة، كما ان النظام المحاسبي يسمح بإدخال تكنولوجيا الحاسوب وبرمجياته في الأعمال المالية والمحاسبية بدرجة كبيرة، حيث ان الأوساط الحسابية لإجابات أفراد العينة على العبارات المتعلقة بهذه الخصائص كانت مرتفعة وتساوي او تزيد عن (3.5).

بينما نجد ان النظام المحاسبي يتصف بالسرعة والمرونة وقابليته للتعديل وفق لطبيعة نشاط الوحدة والتلازم مع الظروف المحيطة و إجراءاته المحاسبية المستخدمة ملائمة و وجود دليل حسابات وإجراءات محاسبية مكتوبة وواضحة وتوفير نظامي ضبط و مراجعة مناسبين لمعرفة مدى الالتزام بالموازنة و الخطط و السياسات و تحقيق أهداف

العامة بحيث تكون هذه الأموال قد أنفقت بصورة صحيحة وفق لمعايير الكفاءة والاقتصادية والفعالية. وكما يلاحظ مما سلف ان الحساب الختامي هو أداة رقابية على السلطة التنفيذية. وعليه وبناء على المعطيات الموجودة في جدول (6) وان النصوص التشريعية المتعلقة بالرقابة الواردة في النظام المالي مناسبة للمحافظة على المال العام و ان هنالك ازدواجية بين الجهات الرقابية المختلفة على المال العام و ان يسهل النظام المحاسبي الدور الرقابي للجهات الرقابية الخارجية وان النظام المالي و المحاسبي. يتضمن مفهوم الرقابة تقييماً. لأداء المؤسسات العامة و يوفر البيانات الضرورية واللازمة لأغراض الرقابة و الأداء المؤسسي وإظهار النتائج تنفيذ البرامج الحكومية، بدرجة متوسطة، حيث ان الأوساط المحاسبي لإجابات أفراد عينة الدراسة كانت اقل من (3.5) وأكثر من (2.5). ونلاحظ من الجدول (6) ان وحدات الرقابة الداخلية بوضعها الحالي تساعد في الرقابة. حسب النظام المالي والتعليمات الصادرة بموجبه مفهوم الرقابة بدرجة متوسطة.

أما فيما يتعلق بالحساب لختامي واعتباره أداة رقابية ذاتية للوحدات الحكومية فنرى انه قد جاء بدرجة ضعيفة، وهذا يدل على ان الوحدات الحكومية لا تعبر انتباها إلى الحساب الختامي خصوصا ان هذا الحساب يصدر متأخرا كما بينا في فقرات سابقة من هذا البحث، كما ان هذا الحساب لا يوزع على الوحدات الحكومية.

#### 5. الإدارة والتخطيط

نلاحظ من جدول (7) ان أفراد عينة الدراسة يرون ان أسلوب إعداد الموازنة يتصف بالمبالغة في طلب الوزارات والدوائر الحكومية لمخصصات الإنفاق بدرجة كبيرة، حيث بلغ الوسط المحاسبي لإجاباتهم (3.8). وهذا ما تؤكد عليه الدراسات السابقة و استراتيجيات الإصلاح المالي

الحكومية المقبولة بدرجة مرتفعة حيث ان الأوساط الحاسبية للإجابات تزيد عن (3.5).

#### استخدامات تقارير المالية الإدارية

يلاحظ من جدول (5) ان أفراد العينة من العاملين في الوحدات الحكومية يرون ان التقارير المالية تستخدم في ترشيد ومساندة القرارات، و في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من كفاءتها وفعاليتها، وتقييم كفاءة التنفيذ للأنشطة المختلفة في الوحدة الحكومية، وانها تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية، وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف، و تقييم الأنشطة و البرامج و اختيار أفضلها، و في التخلص من مواطن الخلل أثناء التنفيذ للوصول إلى الكفاءة والفعالية القصوى، و تخدم التقارير التي يحددها النظام المحاسبي لأغراض الإدارة في مجال المتابعة و التقييم، و نتائج تنفيذ البرامج الحكومية بصورة جيدة، و مقارنة الإيرادات و التكاليف مع أعوام سابقة و التوقعات المستقبلية، و توفر الإدارة المالية في الوحدة الحكومية معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية، و تحديد العلاقة بين المدخلات و المخرجات، و تقدم المعلومات اللازمة لتصحيح الانحرافات في الوحدة الحكومية، و تساهم في اكتشاف الانحرافات عن المخطط بالوحدة الحكومية بدرجة متوسطة، حيث ان الأوساط الحاسبية لإجاباتهم كانت تتحصر ما بين 2.5 - 3.5 و يرى أفراد العينة ان التقارير المالية تقدم المعلومات التي تساهم في رفع كفاءة العمل الإداري في الوحدة الحكومية، و تحديد اثر إحلال المدخلات او التغيير في البرامج على الكفاءة و الفعالية الأداء، وانها تساهم تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الوحدة الحكومية، بدرجة ضعيفة.

#### 4. الرقابة

ان من أهم وظائف النظام المحاسبي والمالي الحكومي توفير أدوات للضبط والتدقيق والرقابة واضحة وشفافة على استخدام وإنفاق وجباية الأموال

ان الوسط الحسابي للإجابات كانت (3.7). وانه يتوفر العدد الكافي من الموظفين الماليين لتطبيق النظام المالي في الوحدات الحكومية الأردنية بدرجة عالية، حيث ان الوسط الحسابي كان (3.7) أيضا.

ونجد انه يتوفر لدى وزارة المالية الكوادر البشرية المؤهلة والكافية للقيام بعملية الرقابة والمراجعة بصورة متوسطة وان تتوفر الكوادر المؤهلة لتطبيق النظام المالي والتعليمات الصادرة بموجبه ويتوفر لدى الموظفين الماليين الحكوميين بالمعرفة التامة في المعايير المحاسبية الدولية الحكومية وانه يتم التأكد من أن الموظفين الماليين حاصلين على تدريب مناسب وحسب المعايير الدولية قبل ممارستهم لمهامهم. وانه يتوفر موظفون مؤهلين وذوي خبرة في مجال استخدام برامج الحاسوب المحاسبية ولكن بدرجة متوسطة، كما يرى ذلك أفراد عينة الدراسة من الموظفين الماليين العاملين في الوحدات الحكومية. ونلاحظ مما سبق ان النتائج المتعلقة بالكفاءات الإدارية وأسلوب إعداد الموازنة تتفق مع ما جاء في استراتيجيات وزارة المالية (2005-2010) اختبار الفرضيات

لاختبار فرضيات الدراسة فقد استخدم اختبار (T) لبيان فيما اذا كان الوسط الحسابي يزيد عن قيمة نقطة الفصل المعيارية (المحك) وهي (3.5) حيث انها تعبر عن درجة الموافقة (4) حسب المقياس الخماسي، اذ ان قيمة الوسط الحسابي اذا كانت تساوي (3.5) او اكثر، فاتها تقرب اقرب رقم صحيح فتصبح (4).

ويتبين من جدول (9) ان قيم (T) سالبة وذات دلالة إحصائية أي ان إجابات العينة نقل وبدلالة إحصائية عن درجة الموافقة، وهذا يقوينا إلى قبول الفرضيات العدمية أي ان خصائص التشريعات المالية والنظام المحاسبي والبيانات المالية غير ملائمة بدرجة مرتفعة وإنما هي ملائمة بدرجة متوسطة، وان أسلوب إعداد الموازنة العامة (التخطيط المالي)، فان

حيث ان الموازنة ليست موازنة الأداء بل على موازنة البنود. و ان أفراد العينة يرون ان الموازنة أداة رقابية الالتزام بالقوانين وأنها أداة رقابية لمحافظة على الأصول و أداة رقابية معلونة في ضبط و ترشيد الاستهلاك و ان تتسقى بين احتياجات القطاع الحكومي وان الربط بين الموازنة والخطط الاقتصادية و شمول الموازنة العامة لكافة إيرادات الدولة ونفقاتها كإيرادات بعض المنح ونفقات بعض البرامج و أداة رقابية تستخدم لمتابعة البرامج كانت بدرجة متوسطة، حيث كانت الأوساط الحسابية لإجاباتهم اقل من (3.5) واكثر من (2.5).

يرى أفراد العينة انه يتم في أسلوب إعداد الموازنة ربط تخصيص النفقات العامة في الموازنة العامة بالنتائج المستهدفة و مراعاة طلبات التخصيص في الموازنة للأولويات الوطنية بدرجة متوسطة. ان الموازنة أداة رقابية تقيس الأداء الفعلي بدرجة متوسطة وان أسلوب إعداد الموازنة وان أسلوب إعدادها لا يتطرق للتخطيط المالي متوسط المدى حيث كانت إجابات أفراد العينة ضعيفة على العبارات المتعلقة بذلك حيث ان الأوساط الحسابية كانت اقل من (2.5).

أما فيما يتعلق بالكوادر الفنية فإننا نلاحظ انه تتوفر الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة بدرجة متوسطة حيث ان الأوساط الحسابية لإجابات أفراد العينة المتعلقة بالعدد الكافي من الموظفين الماليين اللازمين لتطبيق النظام المالي والقيام بعملية الرقابة والمراجعة كانت بدرجة متوسطة. كما يلاحظ ان معرفة الموظفين الماليين الحكوميين في معايير المحاسبة الحكومية الدولية ضعيفة حيث ان الوسط الحسابي لها (2.4).

خصائص الإدارة و الكادر العامل  
نلاحظ من النتائج في جدول (8) ان أفراد عينة الدراسة يرون انه تتوفر الصلاحيات الكافية لإنجاز الأعمال المالية المطلوبة بدرجة كبيرة حيث



السلطة. وبذلك يمكن لهذه السلطة ان تطلع على مدى ارتكاب السلطة التنفيذية لمخالفة تجاوز الاعتمادات، وهي من أهم مخالفات الإعتمادات و أشدها خطورة و أكثرها تصوريا للخروج على القواعد الدستورية والقانونية والمالية، التي تعتبر من اعقد المشكلات التي واجهت ولا تزال تواجه الإدارة المالية منذ ان أصبحت سلطة الهيئة التنفيذية في الإنفاق، مقيدة باعتمادات محددة. وان الموازنة تستخدم في الرقابة كونها احد القوانين السارية المفعول و بالتالي فان الجهات الرقابية تتحقق من مدى التزامها بها احد القوانين المالية في الدول و ان كان ذا طبيعة سنوية.

4. ان النظام المالي والتعليمات الصادرة بموجبه تبين الأسس والمبادئ المحاسبية والسجلات والمجموعات الدفترية والمستندية الواجب توفرها في النظام المحاسبي الأردني وهذه الأسس والقواعد والمبادئ تتفق مع الأسس المحاسبية المتعارف عليها

5. ان النظام المالي والتعليمات الصادرة بموجبه تأخذ بعين الاعتبار تكنولوجيا المعلومات فقد بينت إمكانية استخدام الحاسوب في العمليات المالية والمحاسبية و إمكانية تحصيل الإيرادات بواسطة التحويل المالي الالكتروني وبطاقات الائتمان وغيرها من الوسائل الحديثة.

6. حدد النظام المالي والتعليمات المالية الصادرة بمقتضاه التقارير المالية الواجب إعدادها وهي الخلاصة الحسابية الشهرية(ميزان مراجعة للحركة والأرصدة الشهرية) والمستندات المعززة والموقف المالي وبيان الإنفاق الشهري الفعلي وتقوم بإعداده الوزارات والوحدات الحكومية، أما وزارة المالية فتقوم بإعداد الحساب الختامي والمركز التقدي عن كل دورة محاسبية.

أفراد العينة يرون انها تتم بدرجة متوسطة كما تشير إلى تلك الأوساط الحسابية. وان البيانات و التقارير المالية تستخدم للأغراض الرقابية والإدارية الأخرى بدرجة متوسطة وليست مرتفعة، وان الكوادر العاملة في الإدارة المالية الحكومية الأردنية تتمتع بالتأهيل والكفاية بدرجة متوسطة..

#### النتائج والتوصيات

1. من مراجعة الإطار الدستوري والقانوني والإداري الذي ينظم الإدارة المالية في الأردن يتبين ان الدستور الأردني قد حدد المبادئ الأساسية للإدارة المالية في الأردن حيث أعطى الحرية للسلطة التنفيذية لإصدار التعليمات المالية المناسبة لإدارة المال العام في الأردن وهذا يعطي ميزة في تغيير وتطوير التشريعات المالية بما يتناسب مع المتغيرات التي تطرأ في مجال الإدارة المالية، إذ ان إصدار النظام لا يحتاج إلى موافقة مجلس الأمة وإنما من خلال مجلس الوزراء، في حين ان التعليمات يصدرها الوزير المختص. كما ان الدستور وضع آلية إقرار الموازنة العامة وأعطى صلاحية إقرارها لمجلس الأمة. كما أناط مهام الرقابة المالية بديوان المحاسبة والذي يشكل بقانون ويعرض تقاريره على مجلس النواب.

2. على الرغم من ان الحساب الختامي هو أداة رقابية للسلطة التشريعية على السلطة التنفيذية فنلاحظ ان الدستور لم يقر مبدأ إقراره ومناقشته من مجلس النواب، لا بل ان النظام المالي قد أشار إلى ان الحساب الختامي تعده وزارة المالية ولم يبين أي جهة لإقراره.

3. ان الحساب الختامي الذي تعده السلطة التنفيذية هو أداة رقابية بيد السلطة التشريعية التي يمكنها من خلاله ان تتحقق من مدى تنفيذ السلطة التنفيذية، إنشاء تنفيذها للموازنة العامة، بالاعتمادات المخصصة لها لا من قبل تلك

والمطابقة، بينما لا تتفق مع متطلبات رقابة الأداء.

#### التوصيات

1. ان يتم إعداد الحساب الختامي في الفترات المحددة له وان لا يكون هنالك تأخير في إصداره وان يتم إقراره من قبل السلطة التشريعية ليكون أداة رقابية بيدها على الإنفاقات الفعلية و المناقلات وغيرها من العمليات التي تحدث بعد إقرار قانون الموازنة وان تزود به الوزارات والوحدات الحكومية ليكون أداة رقابية ذاتية لإدارتها العليا.
2. تعديل النظام المحاسبي الحكومي بحيث يتضمن نظام تكاليف بحيث يتسنى احتساب تكاليف أداء الخدمات والمحافظة على جودة أدائها وفق معايير الكفاءة والاقتصادية والفعالية ويخدم في الوقت ذاته تقييم الأداء.
3. ان يتم إصدار تعليمات خاصة تحدد مهام وصلاحيات الموظفين الماليين بحيث تأخذ بعين الاعتبار فصل السلطات والمسؤوليات وان تتضمن هذه التعليمات تعليمات الرقابة على وسائل تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الدوائر المالية في الوحدات الحكومية بما في ذلك التدقيق والرقابة قبل شراء هذه المعدات وأثناء الشراء ووسائل تخزينها وتخزين المعلومات الموجودة عليها والرقابة باستخدام الحاسوب وبواسطته وحوله.
4. تضمين التشريعات المالية بان يلحق بالحساب الختامي مذكرة إيضاحية تفصيلية بالعمليات الفعلية التي تتم خلال السنة المالية وكما هو متعارف عليه.
5. ضرورة ان تتبنى الحكومة ممثلة بوزارة المالية معايير المحاسبة الحكومية الدولية لحين إصدار معايير محلية أردنية وذلك لرفع كفاءة الإدارة المالية في الأردن.

7. يتضح مراحل إعداد الموازنة والمكونة من خمس مراحل ان قانون الموازنة يتم إعداده وفقاً للطريقة التقليدية التقديرية، ولا يؤخذ بعين الاعتبار عند إعدادها الأسس العلمية وهذا ينعكس سلباً على تقييم الأداء الحكومي المالي.
8. أما فيما يتعلق بأراء واتجاهات موظفي الوحدات المالية في الوزارات والدوائر الحكومية فإننا نستنتج من إجاباتهم على الاستبانة المعدة لهذه الغاية ما يلي:
  - ان التشريعات المالية تتصف بالوضوح والشمولية والقابلية للتطوير والتطبيق وان كانت تخدم أغراض استخدام الأموال العامة بكفاءة وتتلاءم مع التغيرات الاقتصادية بدرجة متوسطة وان النظام المالي مرن بدرجة متوسطة وانها تحدد بوضوح مهام وصلاحيات واختصاصات الموظفين الماليين بدرجة متوسطة.
  - ان النظام المحاسبي يتصف بالدقة ويتبع القواعد المحاسبية المتعارف عليها وان المجموعات المستندية والدفاتر ملائمة، بينما نجد ان النظام المحاسبي لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية وطبيعة نشاط الوحدة الحكومية وانه لا يوفر نظاماً للتكاليف ومحاسبة الأداء المؤسسي.
  - ان التقارير المالية المعتمدة بما في ذلك الحساب الختامي لا تتناسب مع متطلبات تقييم الأداء واتخاذ القرارات التخطيطية والمتابعة والتقييم ومعرفة تكاليف أداء الخدمات وفيما إذا كان الإنفاق يتم وفقاً لمعايير الكفاءة والاقتصادية والفعالية.
  - أما فيما يتعلق بالرقابة فإننا نلاحظ ان النظام المحاسبي والتقارير الصادرة بموجبها بما في ذلك الحساب الختامي يتلاءم مع متطلبات رقابة الالتزام

6. الاهتمام بالعنصر البشري سواء في وزارة المالية او في الوحدات المالية في الوزارات والدوائر الحكومية وتدريبهم ورفع كفاءتهم وان لا يتركوا امر تدريبهم وتأهيلهم إلى وزاراتهم بل يجب ان يكون من مسؤولية وزارة المالية لان كفاءة هؤلاء الموظفين تساعد في رفع كفاءة الإدارة المالية في الأردن ولاسيما وأنهم يقومون بإعداد موازنات وزاراتهم والتنفيذ لتلك الموازنات وتقديم التقارير الخاصة بالنظام المالي

المراجع

1. أميرو إسماعيل حسين 2005 مؤشرات الضعف في النظام المحاسبي للحكومة المركزية الأردنية وأساليب معالجتها العلوم الإدارية، مجلة دراسات ص ص 263 - 278 ج 32، ع2،
  2. جويفل إبراهيم عبد 2002 تطوير النظام المحاسبي في مديريات التربية والتعليم التابعة لمحافظة العاصمة في المملكة الأردنية الهاشمية، ماجستير جامعة السودان للعلوم و التكنولوجيا، السودان
  3. الحنين، احمد مصطفى، 2002، اتخاذ قرارات الموازنة العامة الأردنية: نحو تطبيق متطور لموازنة البرامج والأداء، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق-الأردن .
  4. عبد الحافظ محمد خليل، 1991، التحليل الإحصائي للمتغيرات السلوكية المؤثرة في إعداد وتنفيذ الموازنات التخطيطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.
  5. العسيلي، محمد، 1998، دراسات في تصميم النظم المحاسبية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص15
6. الملاوين، موسى محمد، 1992، دراسة تحليلية للموازنة العامة كأداة تخطيط ورقابة في النظام المحاسبي الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس.
  7. العمري، احمد محمد، 2002، صعوبات إعداد وتنفيذ موازنة البرامج والأداء في الأردن، مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق-الأردن
  8. العناتي، رضوان، 1990، دور الموازنات في إدارة المؤسسات العامة الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية،
  9. ديوان المحاسبة. " قانون ديوان المحاسبة رقم 23 لسنة 1952 وتعديلاته.
  10. بلاغ رئيس الوزراء رقم 31 لسنة 1991 بخصوص إنشاء وحدات الرقابة الداخلية.
  11. ديوان المحاسبة للتقرير السنوي لسنة 2002. -ديوان المحاسبة . عمان.
  12. مجلس الأمة. السنور الأردني
  13. النظام المالي رقم 3 لسنة 1994". الجريدة الرسمية عدد 4065 ص ص 1042 - 1068.
  14. المملكة الأردنية الهاشمية "التعليمات التطبيقية للشؤون المالية رقم (1) لسنة 1995".
  15. المملكة الأردنية الهاشمية "نظام تنظيم وزارة المالية رقم (25) لسنة 1972.
  16. المملكة الأردنية الهاشمية. "قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2005
  17. وزارة المالية. التقرير السنوي الأول لسنة 1991. وزارة المالية. عمان.
- ملاحظة جميع هذه التشريعات متوفرة على مواقع هذه المؤسسات و يمكن الرجوع إليها من خلال مركز المعلومات الوطني [www.nic.gov.jo](http://www.nic.gov.jo)
- Hermanson, Heather M. "An-Analysis of the Demand for Reporting on Internet Control". Accounting Horizons, Sep.2000, Vol:14, Issue 3, pp.325-342.

جدول (1) : خصائص أفراد عينة الدراسة

النسبة المئوية	التكرار	فئات المتغير	المتغير
70.4	296	ذكر	الجنس
29.6	124	أنثى	
2	8	أمين عام / أمين عام مساعد	الوظيفة
1.6	7	مدير عام / مدير عام مساعد	
19.05	80	مدير مديرية / مدير مساعد	
55.2	232	رئيس قسم	
22.1	93	محاسب	المؤهل العلمي
3.8	16	دكتورة	
11.9	50	ماجستير / الدبلوم العالي	
33.7	142	الشهادة الجامعية الأولى	
35.4	149	دبلوم كليات المجتمع	
15.2	64	شهادة الثانوية العامة	
36.5	153	علوم محاسبية	التخصص
19.8	83	علوم إدارية	
5.1	21	قانون	
16	67	علوم إقتصادية	
11.3	47	علوم إنسانية	
11.3	47	أخرى	
13.4	56	أقل من 5 سنوات	الخبرة العملية
33.4	140	من 5 - أقل من 10 سنوات	
29	122	من 10 - أقل من 15 سنة	
13.6	57	من 15 - أقل من 20 سنة	
10.6	45	أكثر من 15 سنة	
9	38	أقل من 25 سنة	العمر
62.2	261	من 25 إلى أقل من 40 سنة	
28.8	121	سنة فأكثر 40	
100	420		المجموع

جدول (2) آراء أفراد عينة الدراسة حول خصائص النظام المالي الأردني

الدرجة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة
4.9	0.847	3.7	تتصف مواد النظام المالي و التعليمات الصادرة بموجبه بالوضوح
3.9	0.762	3.7	مواد النظام المالي والتعليمات الصادرة بموجبه قابلة للتطبيق.
-14.7	0.796	2.8	يتصف النظام المالي والتعليمات الصادرة بموجبه بقابليته للتطوير و التحديث
-7.1	1.101	3.0	يتصف النظام المالي و التعليمات الصادرة بموجبه بالشمولية.
-20.5	1.181	2.1	يحقق النظام المالي لأهداف استخدام الأموال العامة بكفاءة.
-19.6	1.125	2.2	النظام المالي مرنا قابلا للتعديل وفقاً لطبيعة نشاط الوحدة الحكومية.
-13.5	0.885	2.8	يتلاءم النظام المالي مع المتغيرات الاقتصادية.
-15.8	0.846	2.7	النظام المالي مرنا في التطبيق دون الإخلال بالجواهر.

يتصف النظام المالي بفصل المهام للموظفين الماليين بشكل واضح.	2.7	0.816	متوسط	-15.6
يتصف النظام المالي بتحديد الاختصاصات بوضوح.	3.2	1.256	متوسط	-4.2
النظام المالي بحاجة إلى تعديل.	3.5	1.069	متوسط	0.7
خصائص التشريعات المالية	3.0	1.160	متوسط	-7.9

جدول (3) آراء أفراد عينة الدراسة حول النظام المحاسبي الحكومي الأردني

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	t
النظام المحاسبي يتصف بالدقة التامة في تنفيذ العمليات المحاسبية، والتأكد من إنجازها على الوجه الصحيح.	3.6	0.939	مرتفع	2.0
النظام المحاسبي مرنا قابلا للتعديل وفقا لطبيعة نشاط الوحدة الحكومية.	3.4	1.171	متوسط	-1.5
تتناسب تكلفة النظام المحاسبي مع الفائدة المرجوة من البيانات التي يوفرها.	2.4	1.101	ضعيف	-17.5
إجراءات المحاسبية المستخدمة في النظام المحاسبي ملائمة.	3.1	1.345	متوسط	-5.1
المستندات والنماذج المستخدمة ملائمة	3.6	1.220	مرتفع	1.0
الدفاتر المحاسبية المستخدمة ملائمة.	2.8	1.162	متوسط	-10.1
يوجد دليل حسابات وإجراءات محاسبية مكتوبة وواضحة	3.2	1.068	متوسط	-4.0
يوفر النظام المحاسبي المستخدم نظام ضبط مناسب	2.7	1.124	متوسط	-11.4
يوفر النظام المحاسبي المستخدم نظام مراجعة مناسب	2.7	1.091	متوسط	-12.0
النظام المحاسبي يسمح بإدخال تكنولوجيا الحاسوب وبرمجياته في الأعمال المالية والمحاسبية	3.5	0.98	مرتفع	0
النظام المحاسبي المستخدم مناسب لمعرفة مدى الالتزام بالموازنة والخطط والسياسات وتحقيق أهداف الموازنة	3.0	1.336	متوسط	-6.6
النظام المحاسبي	3.1	1.160		-6.2

جدول (4) آراء عينة الدراسة حول خصائص البيانات والتقارير المالية النظام المالي الأردني

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	t
يوفر النظام بيانات مالية تلبى حاجات مستخدمين لا يستطيعون طلب تقارير مصممه خصيصا لتلبي احتياجاتهم	2.4	1.673	ضعيف	-11.0
يوفر النظام بيانات مالية تلبى حاجات المستخدمين للأغراض العامة	3.3	1.185	مرتفع	3-3
يوفر النظام بيانات مالية حول مصادر وتوزيع واستخدامات الموارد المالية	2.4	1.201	ضعيف	-15.6
يوفر النظام بيانات مالية حول تكاليف الخدمة	3.1	1.236	متوسط	-5.3
يوفر النظام بيانات مالية عن الموارد واستخدامها وفق للمتطلبات التشريعية	3.0	1.144	متوسط	-6.7
يوفر النظام بيانات تكاليف الإقراض وخدمة الدين	3.1	1.153	متوسط	-6.1
يوفر النظام معلومات عن السياسات المتبعة لتكاليف الدين	3.2	1.110	متوسط	-5.2
يوفر النظام بيانات مالية معدة وفقا للمبادئ المحاسبية الحكومية المقبولة	3.6	1.110	مرتفع	2.2
يوفر النظام المحاسبي المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب	3.0	1.159	متوسط	-7.3
طول المدة المحددة لإعداد الحساب الختامي يفقده أهميته في توفير الحقائق في الوقت المناسب	3.9	1.106	مرتفع	5.6
خصائص البيانات والتقارير المالية	3.2	1.390	متوسط	-4.7

جدول (5) آراء أفراد عينة الدراسة حول استخدامات التقارير لمتخذ القرار الأردني

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة	t
تقدم التقارير المالية المعلومات التي تساهم في رفع كفاءة العمل الإداري في الوحدة الحكومية.	2.1	1.684	ضعيف	-14.5

4.4-	متوسط	1.106	3.2	توفر الإدارة المالية في الوحدة الحكومية معلومات مالية ذات قدرة تنبؤية.
14.7-	متوسط	0.796	2.8	التقارير المالية تساعد الإدارة في صياغة وتصميم الخطط المستقبلية
18.2-	متوسط	0.918	2.5	تستخدم التقارير المالية في ترشيد ومساندة القرارات.
0.3	متوسط	1.521	3.5	تساهم التقارير المالية في اكتشاف الانحرافات عن المخطط بالوحدة الحكومية.
2.5-	متوسط	0.982	3.4	تقدم التقارير المالية المعلومات اللازمة لتصحيح الانحرافات في الوحدة الحكومية.
18.9-	ضعيف	0.961	2.4	تساهم التقارير المالية تحسين جودة الخدمات التي تقدمها الوحدة الحكومية.
19.4-	متوسط	0.743	2.6	تساهم التقارير المالية في تقييم كفاءة التنفيذ للأنشطة المختلفة في الوحدة الحكومية.
16.0-	متوسط	0.970	2.6	تساهم التقارير المالية في تصحيح القرارات وتعزيزها والتأكد من كفاءتها وفعاليتها.
6.7-	متوسط	1.202	3.0	يساهم استخدام التقارير المالية في التخلص من مواطن الخلل أثناء التنفيذ للوصول إلى الكفاءة والفعالية القصوى.
5.9-	متوسط	1.163	3.1	تخدم التقارير التي يحددها النظام المحاسبي لأغراض الإدارة في مجال المتابعة والتقييم
6.1-	متوسط	1.153	3.1	يظهر النظام المحاسبي الحكومي نتائج تنفيذ البرامج الحكومية بصورة جيدة.
5.2-	متوسط	1.110	3.2	تساهم التقارير المالية مقارنة الإيرادات والتكاليف مع أعوام سابقة والتوقعات المستقبلية
8.6-	متوسط	1.097	2.9	تساهم التقارير المالية تقييم الأنشطة والبرامج واختيار أفضلها
11.0-	متوسط	1.000	2.8	تساهم التقارير المالية تحديد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف
1.9-	متوسط	1.170	3.4	تساهم التقارير المالية تحديد العلاقة بين المدخلات والمخرجات
18.6-	ضعيف	1.103	2.3	تساهم التقارير المالية تحديد اثر إجلال المدخلات او التغير في البرامج على الكفاءة والفعالية الاداء
18.3	متوسطة	0.75	2.9	استخدام البيانات والتقارير المالية في الأغراض الادارية

جدول (6) آراء أفراد عينة الدراسة حول الرقابة النظام المالي الأردني

t	الدرجة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
-5.3	متوسط	1.296	3.1	يتضمن مفهوم الرقابة (حسب النظام المالي) تقييماً لأداء المؤسسات العامة.
-6.1	متوسط	1.153	3.1	يوفر النظام المالي البيانات الضرورية واللازمة لأغراض الرقابة.
-5.2	متوسط	1.110	3.2	وجود وحدات رقابية داخلية تساعد في الرقابة على النظام المالي.
0.0	مرتفع	1.246	3.5	وحدات الرقابة الداخلية بوضعها الحالي لا تساعد في الرقابة حسب النظام المالي والتعليمات الصادرة بموجبه
-2.6	متوسط	1.206	3.3	يوجد ازدواجية بين الجهات الرقابية المختلفة على المال العام حسب النظام
-1.9	متوسط	1.170	3.4	النصوص التشريعية المتعلقة بالرقابة الواردة في النظام مناسبة للمحافظة على المال العام.
-2.4	متوسط	1.234	3.3	يسهل النظام المحاسبي الدور الرقابي للجهات الرقابية الخارجية
12.5-	ضعيف	0.841	2.1	أداة رقابية ذاتية للوحدات الحكومية
-6.4	متوسط	1.056	3.1	تنفيذ البرامج الحكومية معلومات عن الأداء المؤسسي وإظهار النتائج
-6.4		0.34	3.1	الرقابة

جدول (7) اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول التخطيط المالي (إعداد الموازنة)

i	الدرجة	الانحراف	الوسط	العبارة
---	--------	----------	-------	---------

		المعياري	الحسابي	
-11.7	متوسط	0.374	3.2	تنسيق بين احتياجات القطاع الحكومي
-3.7	متوسط	1.202	3.2	الربط بين الموازنة والخطط الاقتصادية
-20.2	ضعيف	1.003	2.3	الموازنة أداة رقابية تقيس الأداء الفعلي
-7.6	متوسط	1.033	3.0	الموازنة أداة رقابية تستخدم لمتابعة البرامج
-1.3	متوسط	1.180	3.4	الموازنة أداة رقابية الالتزام بالقوانين
-1.5	متوسط	1.136	3.4	الموازنة أداة رقابية لمحافظة على الأصول
-1.8	متوسط	1.087	3.4	الموازنة أداة رقابية معاونة في ضبط و ترشيد الاستهلاك
-13.0	متوسط	0.927	3.2	يعتبر أسلوب إعداد الموازنة وتبويبها مناسباً
-33.4	ضعيف	0.776	2.0	أسلوب إعداد الموازنة لا يتطرق للتخطيط المالي متوسط المدى
5.8	مرتفع	0.996	3.8	أسلوب إعداد الموازنة يتصف بالمبالغة في طلب الوزارات والوحدات الحكومية لمخصصات الإنفاق
-4.2	متوسط	1.256	3.2	شمول الموازنة العامة لكافة إيرادات الدولة ونفقاتها كإيرادات بعض المنح ونفقات بعض البرامج
-18.3	ضعيف	1.061	2.4	مراعاة أسلوب إعداد الموازنة ربط تخصيص النفقات العامة في الموازنة العامة بالنتائج المتوقعة
-19.9	ضعيف	0.893	2.4	مراعاة طلبات التخصيص في الموازنة للأولويات الوطنية
-7.1	ضعيف	0.695	3.0	التخطيط المالي ( إعداد الموازنة)

جدول (8) آراء أفراد عينة الدراسة حول خصائص الإدارة و الكادر العامل

الدرجة	التحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارة
5.0	0.814	3.7	تتوفر الصلاحيات الكافية لإنجاز الأعمال المالية المطلوبة.
5.5	0.677	3.7	يتوفر العدد الكافي من الموظفين الماليين لتطبيق النظام المالي
-14.7	0.796	2.8	يتوفر لوزارة المالية الكوادر البشرية المؤهلة لعملية الرقابة والمراجعة
-17.1	0.927	2.6	يتوفر لدى وزارة المالية العدد الكافي من المراقبين للقيام بواجباته الرقابية
-14.0	1.067	2.6	يتوفر لدى الموظفين الماليين الحكوميين بالمعرفة التامة في المعايير المحاسبية الدولية الحكومية
-6.0	1.339	3.0	تتوفر الكوادر المؤهلة لتطبيق النظام المالي والتعليمات الصادرة بموجبه.
-10.1	0.955	2.9	يتم التأكد من أن الموظفين الماليين حاصلين على تدريب متناسب وحسب المعايير الدولية قبل ممارستهم لمهامهم.
-1.3	0.940	3.4	يتوفر موظفون مؤهلين وذوي خبرة في مجال استخدام برامج الحاسوب المحاسبية
-6.3	1.591	3.1	الإدارة و الكادر العامل

جدول (9) الأوساط الحسابية لأبعاد الإدارة المالية الحكومية في الأردن

الدرجة	التحراف المعياري	الوسط الحسابي	البعد
-7.9	1.160	3.0	خصائص التثريعات المالية
-6.2	1.160	3.1	النظام المحاسبي
-4.7	1.390	3.2	خصائص البيانات و التقارير المالية
-6.4	0.34	3.1	الرقابة
-7.1	0.695	3.0	التخطيط المالي ( إعداد الموازنة)
-6.3	1.591	3.1	الكادر العامل
18.3 -	0.75	2.9	استخدام البيانات و التقارير المالية في الإغراض الادارية

